

معهد الدراسات السودانية فى مصر 1947-1956
(قراءة وثائقية)

د.أحمد عبدالدايم محمد حسين

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر
معهد البحوث والدراسات الافريقية
جامعة القاهرة

القاهرة 2009

مقدمة

يعد تأسيس الإدارة المصرية لمعهد السودان داخل جامعة فؤاد الأول (القاهرة فيما بعد) استكمالاً لبناء ظل ناقصاً في منظومة الاهتمامات المصرية. فرغم أن السودان كان رسمياً تابعاً لمصر منذ نهاية القرن التاسع عشر، ورغم أن الإدارات الأوربية في إفريقيا - على الأقل - كان لديها في نفس الوقت من المعاهد العلمية ما يوفر عليها كثير من الجهد في إدارة توابعها، إلا أن الإدارة المصرية تأخرت كثيراً عن اللحاق بالغرب في انشاء مؤسسة علمية تساعد في دراسة أحوال السودان التابع لها، وتقديم حلول للمشاكل التي تواجهها داخله. وإذا كانت الإدارة المصرية قد أصبح لديها من الوعي ما جعلها تُنشأ معهداً للسودان في مرحلة فاصلة في تاريخ العلاقات بين البلدين، إلا أن الفكرة التي ناضل من أجلها أحد السودانيين - محيى الدين صابر - لدى الإدارة المصرية منذ سنة 1950-1954، مطالباً بضرورة تحويله للاتجاه الإفريقي، لتثير الشكوك في أن بزوغ النزعة الإفريقية في معهد السودان قد جاء ملبياً لطموحات مصرية خالصة، بقدر ما كانت هناك أيدي خارجية تحاول توجيه الإدارة المصرية للأخذ بهذه النزعة. وعلى هذا تأتي دراستنا " معهد الدراسات السودانية في مصر 1947-1956... قراءة وثائقية " لتناقش هذه المسألة برمتها، موضحة كيف نشأت الحاجة لمعهد السودان، والدور الذى أداه في خدمة الأهداف المصرية، والمعوقات التي وقفت في طريقه؟

وهناك دافعين رئيسيين لكتابة هذه الدراسة، أولهما عام، يتعلق بدراسة تطور الفكر المصرى تجاه السودان، عبر تتبع تاريخ مؤسسة أنشئت بهدف محدد في ظرف سياسى معين، ثم متابعة كيف تطورت الفكرة وتوسعت من خلال هذه المؤسسة للاهتمام بإفريقيا ككل. ثانيهما شخصى، يتعلق بمحاولة فهم أهداف وتاريخ المؤسسة التي شاء الله أن أعمل بها. فهذا الفهم - فى تقديري - أمر واجب على كل فرد يعمل فى مؤسسة دراسية وبحثية، لا تقتصر مهمتها على مساعدة حكومة دولتها فى تحقيق أهدافها الآنية والمستقبلية فقط، بل فى إعداد الكوادر المنوطة بتحمل هذه المهمة وهذا العبء الثقيل. ومن هذا المنطلق تحاول الورقة أن تجيب على عدة أسئلة تطرح نفسها للنقاش: هل كان سعى الإدارة المصرية - عبر انشائها للمعهد - تحقيقاً لأهدافها فى السودان التابع لها؟ وهل كان فى إمكانه فى ظل الظروف السياسية القائمة وعدم استقلاليتها عن كلية الآداب، أن يُحمَل بأهداف وطموحات لا يستطيع القيام بها؟ وهل كان فى إمكانه أن يخدم العلاقات الثقافية ويضيف للمعرفة المصرية عن السودان شيئاً مختلفاً عما كتب عنه من قبل؟ أم أن غياب الكوادر المؤهلة للقيام بهذه المهمة أفسد الطبخة السياسية برمتها؟ ولماذا انتهى الأمر بتحويل مساره إلى اتجاه آخر؟ ولماذا راجت اكدوبة ارتباط هذا التحول بسنة

1954 رغم استحالة تصديق هذا الارتباط بتلك السنة تحديداً، أو حتى بالسنة التي تليها ؟ لذا تنقسم الدراسة إلى ثمانية محاور رئيسية: الأول، فكرة إنشاء معهد للسودان قبل سنة 1947. الثاني، انشاء معهد الدراسات السودانية. الثالث، علاقة المعهد بكلية الآداب-جامعة فؤاد الأول (القاهرة فيما بعد). الرابع، إدارة المعهد. الخامس، النظام التعليمى. السادس، هيئة التدريس. السابع، الطلاب. الثامن، بزوغ الاتجاه الافريقى وجدلية تحويله للدراسات الافريقية. وفى النهاية أتمنى من الله أن أكون قد وفقت من خلال هذه الدراسة الوثائقية فى القاء الضوء على صفحة تاريخية هامة من صفحات تاريخ معهد البحوث والدراسات الافريقية لا بغرض الدراسة فقط، بل للعظة، والعبرة، وانعاش الذاكرة، وتقوية عزم الاجيال الجديدة فى الاضطلاع بمسئولية مصالح مصرنا الحبيب فى القارة الافريقية. والله ولى التوفيق.

د.أحمد عبدالدايم محمد حسين

المحور الأول

فكرة إنشاء معهد للسودان قبل سنة 1947

يبدو أن ثمة دوافع رئيسية ثلاثة هي التي قادت عملية التفكير في انشاء معهد متخصص في شئون السودان قبل سنة 1947:

أولها- قلة عدد الدراسات العلمية عن السودان في مصر:-

رغم أن علاقة مصر بالسودان قد ارتبطت رسمياً سنة 1820، ثم انفصلت بخروجها منه سنة 1884، ثم عادت بعودتها إليه في ظل الحكم الثنائي سنة 1899، إلا أن واقع الدراسات عن السودان في مصر لا يتوافق مع طول مدة الارتباط، حيث اتسم هذا الواقع بقلة الدراسات وسيرها بوتيرة بطيئة. فمن رصد إحدى الدراسات غير الدقيق للكتب التي أصدرتها مصر عن السودان⁽¹⁾، ومن رصد أرشيف دار الكتب المصرية، الذي ركز على التقارير والكتب المطبوعة من قبل وزارة المعارف المصرية⁽²⁾، ومن الحصر الذي أجريناه عن تلك الدراسات حتى عام 1947⁽³⁾، لا نلمح هذا الكم القليل من الدراسات فحسب، بل نلاحظ ذلك البطء والقصور فيها طوال الفترة ما قبل سنة 1947. ويبدو أن اكتشاف هذا القصور في الدراسات الذي اتضح في تلك السنة (1947) تحديداً، بمحاولة اثبات السيادة المصرية على السودان، بعد عرض قضيته على الامم المتحدة⁽⁴⁾، هو الذي أوجد الأهمية بضرورة تأسيس معهد علمي لمعالجة هذا القصور.

ويبدو أن حالة الدراسات السابقة هي التي أوجدت حاجة ماسة لانشاء معهد مصري يختص بدراسات متعلقة بحوض النيل، حيث وضعت عدة مشروعات سنة 1942⁽⁵⁾، إلا أن أفكارها لم تتبلور إلا في السياق الذي اتخذته وزارة المعارف سنة 1946، بإنشائها للجنة الشئون الثقافية للسودان. حيث اضطلعت تلك اللجنة، ضمن مهامها، بعملية تشجيع البحوث العلمية المتعلقة بشئون السودان والنيل⁽⁶⁾. ويبدو أن تشجيع هذه اللجنة لتلك البحوث عن السودان قد كان له

مردود غير مباشر في تأسيس معهد متخصص لدراسة السودان. بل إن الخطوات التي نفذتها اللجنة، كما هو الحال عندما أقرت بتاريخ الأحد 26 يناير 1947 ارسال بعثات علمية للسودان⁽⁷⁾، كان لها الأثر الواضح في ضرورة انشاء مؤسسة تكون مهمتها دفع عملية البحوث والدراسات عن السودان للامام.

ثانيها- الظروف الساسية التي يمر بها السودان:-

يمكن الادعاء بأن تأسيس معهد الدراسات السودانية في عهد الملك فاروق كان اقتفاءً منه لهدى جده الخديو اسماعيل حينما أسس الجمعية الجغرافية الخديوية عام 1875، بهدف تعزيز التوسع المصرى فى وسط افريقيا وساحل البحر الأحمر والقرن الافريقى⁽⁸⁾. غير أن المتفحص للظروف السياسية الحاضنة لإنشاء هذا المعهد، يجد فيها من التناقض ما يكذب هذا الادعاء. فقد راجت أفكار الحالمين بتأسيس معهد للدراسات السودانية منذ عام 1943⁽⁹⁾. لكنها لم تصبح واقعاً ملموساً إلا فى عام 1947. وتمحورت أفكار أولئك الحالمين بالأساس حول دعم وحدة وادى النيل، لذا فإن تأسيس معهد السودان - كما يسمونه فى ذلك الوقت - حمل بين جنبيه اهتماماً مصرياً بمسألة السودان، وجاء استجابة طبيعية لعمق الاهتمام المصرى بتحوله تجاه خيار الاستقلال⁽¹⁰⁾. ومن ثم فإن عمق الاهتمام المصرى بتحول السودان لخيار الاستقلال يعد هو السبب الرئيسى فى دفع عملية التفكير فى انشاء المعهد⁽¹¹⁾. خاصة بعد تأسيس المجلس الاستشارى لشمال السودان سنة 1944، فهو لم يكن مؤيداً لفصل الشمال عن الجنوب فحسب، بل سعى لفصل السودان عن مصر⁽¹²⁾. وتطور التفكير فى انشاء المعهد بالتصعيد السياسى داخل السودان، للدرجة التى جعلت الحكومة سنة 1946 تقوم بحل الصحف السودانية التى تدعو إلى قلب النظام الاجتماعى والاقتصادى للدولة (مثل صحيفة أم درمان)، وتقوم بحل الجماعات التى تدعو إلى ذلك⁽¹³⁾. بل ظهر فى السودان منذ سنة 1946 ما يشبه الثورة مع تصاعد رغبة الشماليين فى الاستقلال⁽¹⁴⁾. ومن ثم فإن الظروف السياسية داخل السودان لعبت دوراً مهماً فى بلورة التفكير فى انشاء المعهد.

ثالثهما- جو الصراع الثقافى بين مصر وبريطانيا للسيطرة على السودان:-

فالدعوة لانشاء المعهد سنة 1943 قد ارتبطت بالصراع الثقافى المحتدم بين مصر وبريطانيا للاستئثار بالسودان ثقافياً⁽¹⁵⁾. خاصة وأن بريطانيا حاولت أن تمنع أية رابطة ثقافية أو اسلامية بين مصر والسودان، وحاولت أن تهيب السودانيين للابتعاد عن مصر بحجة اعدادهم للاستقلال، كما حدث فيما بعد⁽¹⁶⁾. وهذا الصراع الثقافى بدا فى سعى كل فريق فى الاستئثار بأكبر كم من

الطلبة السودانيين. فمع أن عدد الطلبة السودانيين في جامعة فؤاد سنة 1945/1944 قدر بحوالى 52 طالباً من مجموع 391 طالباً أجنبياً⁽¹⁷⁾، إلا أن التغييرات التي حدثت في تعليم السودانيين في الأزهر وجامعة فؤاد كان لها دور فعال في تحقيق مصر لنجاحات كبيرة استقطاب أكبر عدد من الطلاب في ظل هذا الصراع الثقافى⁽¹⁸⁾. وقد ظهر واضحاً فيما أشار إليه روبرتسون سنة 1946 حينما ذكر أن مصر كانت تدعم المظاهرات في السودان، حيث كان الطلاب المفصولون يتفون تماماً أنهم سوف يجدون أماكن لاستيعابهم في المدارس والكليات المصرية⁽¹⁹⁾. وبالتالي شكل هذا الجو مناخاً مواتياً لمحاولة فهم كل ما يتصل بالسودان. ونخلص من ذلك إلى نتيجتين: الأولى، أن الرغبة في فهم السودان فهماً علمياً أكاديمياً صحيحاً كانت أحد الأسباب الرئيسية في التفكير في انشاء المعهد. الثانية، أن تصاعد تيار الاستقلال في السودان كان دافعاً للإدارة المصرية في محاولة فهم تلك القوى التي تقف خلف هذا التصاعد.

المحور الثاني

انشاء معهد الدراسات السودانية

تدعى الدراسة بأن ما كتب عن معهد الدراسات السودانية لا يتعدى سطور، ولا يزيد الحديث فيه عن سنة الإنشاء أو أهـم مديره (20)، دون الاشارة إلى طلابه، أو تحقيقاً للسنة التي تحول فيها مساره، أو فهماً للظروف السياسية التي نشأ فيها، بل إن كل ما كتب عنه كان مكرراً وبلا توثيق (21). ومن ثم كان لابد من التقصى عبر الوثائق لقصة إنشاءه والمناخ الذي أوجده. فقد كان اجتماع لجنة العلاقات الثقافية بين مصر والسودان يوم السبت 18 يناير 1947 بديوان وزارة المعارف بحضور السنهورى باشا وزير المعارف، بمثابة اللبنة الأولى لتأسيس المعهد. ومع أن اجتماعها لم يتعرض لوجود طلبة سودانيين لادخالهم فى المعهد المنتظر انشائه فى كلية الاداب، إلا أن وجود منح للطلاب السودانيين بذات الكلية دون تحديد القسم أو التخصص (22)، يدل على اختصاص تلك اللجنة بمناقشة المسائل الخاصة بالطلاب والبحوث، لنستنتج بأنها هى التى طرحت فكرة إنشاء المعهد ووضعتها موضع التنفيذ. ويتأكد لنا ذلك من محضر جلستها الرابعة، حيث عرض وزير المعارف على لجنة العلاقات الثقافية بين مصر والسودان - بتاريخ الأحد 26 يناير 1947- فكرة انشاء معهد عالى ليكون مركزاً للدراسات السودانية بجميع أنواعها، يدخله بعض من نالوا دبلومات الجامعة، كما يسمح بدراسات معادلة لدراسات الكليات. وانتهى الاجتماع بقرار مفاده تكوين لجنة لدراسة هذا الموضوع، من العالم مصطفى مشرفة باشا، وكيل مدير جامعة فؤاد الأول، والكرداني بك، وعبدالله أباطة، وحامد سليمان بك (23). ولما كان لاسم السودان مفعول السحر قبل المشروع وافتتح فى ديسمبر 1947 (24). ونخلص من ذلك بأن قرار انشاء المعهد لم يكن قراراً عشوائياً ولا متسرعاً، بل شارك فيه خيرة رجال العلم والسياسة تحت قيادة وزير المعارف السنهورى باشا.

ورغم أن البعض قد زعم بأن المعهد انشأ طبقاً للقانون 81 لسنة 1947 (25)، إلا أن هذا القانون ليس له علاقة بالمعهد مباشرة، فهو خاص بتعديل المادة 14 من القانون رقم 42 لسنة 1927 بإعادة تنظيم جامعة فؤاد الاول (26). ومن المؤكد أن المرسوم الذى صدر بقصر القبة

فى 15 ديسمبر 1947 (2 صفر 1367هـ) والقاضى بانشاء معهد الدراسات السودانية بكلية الآداب فى جامعة فؤاد الاول، والموقع عليه من قبل وزير المعارف العمومية السنهورى باشا، وبأمر صاحب الجلالة الملك فاروق ورئيس مجلس الوزراء محمود فهمى النقرشى⁽²⁷⁾، هو المرسوم الرئيسى الخاص بإنشاء المعهد، والذى لم يتطرق لذكره أحد من قبل. بل إن أهميته، لكونه مرتبطاً بمسألة السودان، نستنتجها من صدوره مهوراً بتوقيعات الشخصيات الرئيسية المسؤولة فى الدولة ♥.

وهذا المرسوم عبارة عن عشرين مادة، فى مادته الأولى يشير بوضوح إلى أن المعهد نشأ تابعاً لكلية الآداب. أما مادته الثانية فتشير بأنه يشجع الدراسات العلمية الخاصة بالسودان وايجاد المتخصصين علمياً فى شئونه. أما مادته الثالثة فتقول بأنه يحقق غرضه من خلال توفير وسائل البحث العلمى فى شئون السودان، كالمكتبات والخرائط والمناجم والمعامل، أو من خلال تنظيم الدروس والمحاضرات فيما له صلة بالسودان، ويمنح جوائز للبحث العلمى فى الدراسات السودانية وينظم بعثات للقيام بأبحاث علمية فى السودان، وينشر البحوث العامة المتعلقة بالدراسات السودانية. أما مادته الرابعة فتحدد الطلاب المقبولين، فى حين تتعلق مادته الخامسة بتحديد رسوم القيد، وتحدد مادته السادسة مدة الدراسة به، فى حين حددت المادة السابعة والثامنة أقسامه ومواده الدراسية⁽²⁸⁾.

وراحت مادته التاسعة تتحدث عن هيئة تدريسه، فى حين حددت مادتيه العاشرة والحادية عشر كيفية إدارته، على حين راحت مواده من 12-18 تحدد أعمال الامتحانات ونظامها، فى الوقت الذى حددت فيه المادة 19 نوعية الطلاب السموح لهم بحضور الدروس والمحاضرات. أما مادته الأخيرة فقد حددت موعد تنفيذ المرسوم، وبأنه يبدأ من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية، حيث نشر فى الجريدة الرسمية بتاريخ 18 ديسمبر 1947⁽²⁹⁾.

أما فيما يختص بمكان المعهد، فحينما صدر مرسومه فى ديسمبر 1947 يعلن أنه تابع لكلية الآداب، لم يكن هناك مكان بعينه مخصصاً له، لذا كانت تلقى دروسه فى بعض غرف قسم الجغرافيا فى نفس الكلية، وظل هكذا حتى أمكن الحصول على مبنى مستقل بالايجار⁽³⁰⁾، فى 3 شارع شجرة الدر بالزمالك⁽³¹⁾. وكان هذا بصفة مؤقتة إلى أن يتم تأسيس مبنى خاص مستقل به. لهذا فإن وضعه فى مبناه الصغير المستأجر - حسب ما أشارت به جريدة الاهرام فى 23/6/1952- كان لا يمكنه من تأدية رسالته وتنفيذ مشروعاته التى انشأ من أجلها. ونستشعر هذا فى مناشدة مديره للجامعة بأن تخصص فى ميزانيتها الجديدة مبلغ 125 ألف جنية للشروع فى انشاء مبنى خاص به⁽³²⁾. ويبدو أن الحكومة قد استجابت لتلك المناشدة. فقد عرضت الاهرام بتاريخ 15/11/1952 بأن الجامعة وافقت على تخصيص 75 ألف جنية لانشاء مبنى خاص، يصرف منه مبلغ 10.000 جنية سنة 1952⁽³³⁾. فى حين أدرج مبلغ 28 ألف جنية

فى ميزانية 1953 لخطه الانشاء، التى شملت إقامة متحف ♥ ومكتبة تصبىح مرجعاً للمصالح الحكومية فى كل ما له صلة بالسودان⁽³⁴⁾. لكننا لم نستطع أن نحدد مكان هذا البناء وكيف انتهى به الحال، لأننا ركزنا على المعهد خلال الفترة من 1947 - 1956 حيث تأكدنا أنه ظل فى نفس مكانه المستأجر بالزمالك.

المحور الثالث

علاقة المعهد بكلية الآداب جامعة فؤاد الأول (القاهرة فيما بعد)

صدر مرسوم 15 ديسمبر 1947 محددًا فى مادته الأولى تبعية المعهد لكلية الآداب بجامعة فؤاد الأول⁽³⁵⁾. واستمر الأمر هكذا حتى صدرت لائحته الأساسية متضمنة القانون رقم 113 لسنة 1950 فى 6 أغسطس سنة 1950 لتكون مقدمة لاستقلالية المعهد⁽³⁶⁾. ويبدو أن ظل جزءاً من كلية الآداب حتى صدور القانون رقم 149 لسنة 1950 باعادة تنظيم جامعة فؤاد ليعلن عن استقلاليته عن الكلية. حيث حدد فى مادته الأولى بأن الجامعة تتكون من الكليات والمعاهد المستقلة، وسمى كلية الآداب بمفردها، وسمى معهد الدراسات السودانية ضمن المعاهد المستقلة. وفصلت مادته السادسة عشر موضوع الاستقلالية، حين قالت بأن هناك مجلس على رأسه مدير يتولى إدارة المعهد، وأنه يتم تعيينه من قبل وزير المعارف العمومية. وحددت مادته السابعة عشر مجلس المعهد، وبأنه يؤلف من اساتذة المعهد واساتذته المساعدين، وأنه لوزير المعارف بناء على طلب مجلس الجامعة، وأخذ رأى مجلس المعهد، أن يضم إلى مجلسه أعضاء من الخارج لا يزيد عددهم على اثنين لمدة سنتين قابلة للتجديد. وحددت مادته الثامنة عشر بأن مجلس المعهد هو الذى يدير حركة التعليم والامتحانات والنظام وفقاً للوائح وبموافقة مجلس الجامعة. على حين قالت مادته العشرون بأن وزير المعارف هو الذى يعين اساتذته وسائر هيئة تدريسه بناء على طلب مجلس الجامعة، وبعد أخذ رأى مجلس المعهد⁽³⁷⁾. وتأكدت تلك الاستقلالية بصدور اللائحة الداخلية للمعهد فى 4 ديسمبر 1950⁽³⁸⁾. لأنها تعد أول لائحة داخلية للمعهد منذ انشائه سنة 1947. حيث كانت لائحته الداخلية من قبل تسير حسب لائحة كلية الآداب، ومن ثم فإن صدورها كان بمثابة استقلال كامل للمعهد عن كلية الآداب.

ومع أن القانون رقم 170 لسنة 1951 باعتماد الحساب الختامى لجامعة فؤاد الأول لسنة 1946/1947، ولا القانون رقم 171 لسنة 1948/1947 لم يتضمن أى إشارة على اعتماد ميزانية خاصة بالمعهد⁽³⁹⁾، إلا أن هذين القانونيين كانا يتحدثان عن وضع سابق لم يعتمد إلا سنة 1951. فقد كانت هناك اشارات كثيرة تؤكد استقلالية المعهد، فحين أعلنت نتائج كلية الآداب لسنة 1951، لم تشمل كما هى العادة نتيجة معهد الدراسات السودانية، فى حين شملت

نتائج المعاهد التي ظلت تابعة لها كمعهد الآثار ومعهد اللغات الشرقية⁽⁴⁰⁾. وحين صدر مرسوم اللائحة الداخلية لكلية الآداب بجامعة فؤاد الأول في مارس 1951 لم يتضمن معهد الدراسات السودانية في جداول توزيع مواد الدراسة⁽⁴¹⁾. واستمر الأمر على ما هو عليه بصدر المرسوم رقم 234 لسنة 1952 باللائحة الأساسية لكلية الآداب بجامعة فؤاد، حيث لم يضع المرسوم معهد الدراسات السودانية ضمن اللائحة⁽⁴²⁾. وهذا يعني أنه ظل مستقلاً.

ومع أن ما نشرته الأهرام بتاريخ 1952/6/22 يقول بأن المعهد تابع لكلية الآداب⁽⁴³⁾، إلا أن تصريحات مديره (محمد عوض محمد بك) لنفس الجريدة في اليوم التالي تؤكد بقاءه مستقلاً⁽⁴⁴⁾.

ومع أنه حدثت تعديلات لقانون تنظيم الجامعات وقانون اللائحة الداخلية لكلية الآداب سنتي 1952 وسنة 1953، إلا أن هذه التعديلات لم تتطرق لاستقلالية المعهد. فقد حدث للقانون 149 لسنة 1950 - وهو كما نعرف القانون المؤسس لاستقلالية المعهد - تعديلات كثيرة أهمها صدور القانون رقم 21 لسنة 1953 في 8 يناير 1953 باستبدال المادة 15 منه⁽⁴⁵⁾. ثم صدور مرسوم رقم 9 لسنة 1953 بوقف العمل مؤقتاً بأحكام المادتين 14 و 15 من القانون 149 لسنة 1950، المعدل بالقانون رقم 112 لسنة 1951 فيما يتعلق بكلية الآداب بجامعة فؤاد الأول في أول يناير 1953، ولم يتطرق هذا التعديل من قريب أو من بعيد لاستقلالية المعهد⁽⁴⁶⁾. ونتأكد من بقاء الاستقلالية بصدر المرسوم رقم 234 لسنة 1952 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 134 لسنة 1950 باللائحة الأساسية لكلية الآداب بجامعة القاهرة، حيث لم يتطرق هو أيضاً لمعهد الدراسات السودانية⁽⁴⁷⁾، ثم بصدر مرسوم أكتوبر 1952 بتعديل بعض أحكام اللائحة الداخلية لكلية الآداب بجامعة فؤاد الأول، حيث وزع المنهج الدراسي على أقسام الكلية، ولم يتطرق لمعهد الدراسات السودانية⁽⁴⁸⁾، بما يدل على أن المعهد ظل مستقلاً عن إدارة كلية الآداب.

ومن المؤكد أن عودة المعهد مرة ثانية لكلية الآداب قد جاءت سنة 1954، وتحت نفس مسماه الأساسي "معهد الدراسات السودانية" وليس معهد للدراسات الأفريقية كما يردد البعض. فالمذكرة المرسلة لرئيس مجلس الوزراء في 1954/11/11 هي التي قالت بأن إعادة الحاقه بكلية الآداب تمت في سبتمبر 1954⁽⁴⁹⁾، واتضح هذه العودة بصدر القانون رقم 611 لسنة 1954 باللائحة الأساسية لكلية الآداب بجامعة القاهرة في 17 نوفمبر 1954، حيث تضمنت في مادتها الأولى أن كلية الآداب تشمل معهد الدراسات السودانية. وتضمنت في مادتها الثانية بأنها أيضاً تمنح "دبلوم معهد الدراسات السودانية"⁽⁵⁰⁾. ويتأكد لنا الأمر تماماً بصدر القانون رقم 442 لسنة 1955 والمنشور في سبتمبر باللائحة الأساسية لكلية الآداب بجامعة القاهرة، حيث ذكرت بوضوح بأنها تمنح دبلوماً من معهد الدراسات السودانية⁽⁵¹⁾، وبصدر اللائحة الداخلية لكلية

الاداب، وجد بها جزء خاص بمعهد الدراسات السودانية. ففي مادتها الثامنة عشر قالت بأنه يجوز لمجلس كلية الآداب أن يشترط لقبول الطالب لتحضير دبلوم المعهد أن يؤدي بنجاح امتحانات يثبت فيها حسن استعداده للتخصص في الدراسة التي ينتسب اليها، وأن مجلس الكلية هو الذى يعين مواد الامتحان. وفي مادتها التاسعة عشرة عرض جدولاً لتوزيع الدراسة على السنوات المختلفة وعدد الدروس فى كل مادة . وحددت مادتها الحادية والعشرون بأنه يجوز لكلية الآداب أن تعقد امتحانات تحريرية وشفوية أو الاستعاضة عن ذلك ببحث مكتوب. وحددت مادتها الثانية والعشرون بأن يقدم طالب السنة النهائية بحثاً مكتوباً فى موضوع يقرره مجلس كلية الآداب وتقوم لجنة الامتحان بمناقشته فيه، ويعطى الطالب شهادة دبلوم معهد الدراسات السودانية، ويذكر فيها التقدير الذى ناله فى البحث ، بعد أن يقدم الطالب خمس نسخ من كل بحث قبل موعد الامتحان باسبوعين على الأقل⁽⁵²⁾. وهذا يعنى أن المعهد طبقاً لهذه اللائحة تأكدت عودته تماماً لكلية الآداب، وأن ظل معهداً للدراسات السودانية، وهذا عكس ما روجه البعض بأن المعهد تحول الى معهد الدراسات الافريقية فى تلك السنة.

وظل المعهد تابعا لكلية الآداب حتى سنة 1956، فاللائحة الداخلية لكليات الآداب فى أكتوبر 1956 تؤكد هذا الأمر. ومع ذلك حدث تغيير فى مسمى المعهد فى تلك السنة فقد ذكرت اللائحة صراحة معهد الدراسات الافريقية، وأنه ضمن كلية آداب القاهرة وأنها هى التى تعين مواد الامتحانات وتحدد شروط القبول⁽⁵³⁾. بل إن الفصل الثانى من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم 345 لسنة 1956 فى شأن تنظيم الجامعات المصرية يتناول كلية الآداب، وبأنها تعطى دبلوم معهد الدراسات الافريقية. ففي مادته الحادية عشر اشترط شروطاً معينة ليحصل الطالب على دبلوم معهد الدراسات الافريقية⁽⁵⁴⁾. ونخلص من ذلك بثلاث نتائج: أولها، أن المعهد - طوال فترة الدراسة - ظل مستقلاً لمدة أربعة سنوات من تسع سنوات، فى حين ظل تابعا لكلية الاداب خمس سنوات. ثانيها، خطأ من يربط بين عودته لكلية الآداب سنة 1954 وتحوله لمعهد للدراسات الافريقية، فقد بقى معهداً للدراسات السودانية. ثالثها، أن الاستقلالية من عدمها تتحدد من خلال وجود أو عدم وجود مجلس مستقل للمعهد.

المحور الرابع

إدارة المعهد

عرف معهد الدراسات السودانية نوعين من الإدارة: أولها: الإدارة غير المباشرة، فمع أن تأسيسه داخل كلية الآداب يطرح بأنه كان خاضعاً لما تخضع له الكلية، إلا أن ملامح الإدارة غير المباشرة واضحة وتتمثل في جهتين:

الجهة الأولى، وزارة المعارف (التربية والتعليم فيما بعد):-

فبالنظر لمجمل القوانين المنظمة لشئون المعهد نجد أن وزارة المعارف كان لها القول الفصل في إدارة معهد السودان بالتنسيق مع إدارة الجامعة. فنلاحظ في المادة العاشرة من المرسوم الصادر في 15 ديسمبر 1947 أن وزير المعارف العمومية هو الذى يعين مدير المعهد ويحدد مكافأته بناء على اقتراح مجلس إدارة الجامعة⁽⁵⁵⁾. بما يعنى أن هذا المنصب كان حساساً يتطلب مواصفات خاصة، فكان لابد من إرجاع أمره لوزارة المعارف، لقبول أو رفض من تقترحه الجامعة.

وكان طبيعياً أن يخول وزير المعارف بهذا الأمر، خاصة إذا عرفنا أن المعهد نشأ فى عهد وزارة السنهورى باشا للمعارف⁽⁵⁶⁾. فهو كما نعرف كان من أكثر الشخصيات المهمة والمطلعة على شئون السودان. وإذا كان السنهورى قد أهتم بنشر التعليم المصرى داخل السودان نفسه، فكان طبيعياً أن يرعى مؤسسة علمية لدراسة أحواله. ولاشك أن وزارة المعارف كانت تولى أهمية كبيرة لمعهد السودان. وخير مثال لذلك ما نشرته جريدة السودان الجديد بتاريخ 6 يناير 1949، من أن وزير المعارف قد وافق على زيادة المبلغ المخصص للدراسات المتعلقة بالسودان من 2000 جنية إلى 2400 جنية لتشجيع البحوث العلمية المختلفة⁽⁵⁷⁾. وبالتالي كانت وزارة المعارف تقدم دعماً مباشراً لتنشيط البحوث عن السودان.

وإذا كانت وزارة المعارف تشرف على المعهد بطريقة غير مباشرة، عبر كافة القوانين الخاصة بالمعهد، وإذا كان دعمها بدا ظاهراً فى عهد السنهورى باشا، فإن دعمها قد استمر فى عهد وزارة طه حسين، والمرسوم الصادر فى 19 مارس 1951 بتوقيعه بإنشاء كرسى للغات واللهجات السودانية⁽⁵⁸⁾، يشهد بأن هناك تطوراً قد حدث للمعهد فى عهد هذه الوزارة. ناهيك عن أن الوزارة أصبحت منوطة بالتصديق على القرارات الخاصة بالحاصلين على درجة الدبلوم من المعهد، وخير مثال لذلك، تلك القرارات التى صدرت بتوقيع وزير المعارف طه حسين فى 10

سبتمبر 1951⁽⁵⁹⁾، وتلك التي صدق عليها الوزير عباس عمار⁽⁶⁰⁾. ولاشك أن دعم الوزارة قد تصاعد في عهد وزارة الدكتور محمد عوض محمد ، خاصة أنه كان أول مدير للمعهد (1947-1952) ، فقد تولى وزارة المعارف من 17 ابريل 1954 حتى قبول استقالته في 31 أغسطس 1954⁽⁶¹⁾. لذا نستشعر دوره في عودة المعهد مرة ثانية لكلية الآداب. فيبدو أن الانفصال الذي تم في عهده كمدير للمعهد لم يكن راضياً عنه، ومن ثم نستشعر أن له يداً في عودة الحاق المعهد من جديد بكلية الآداب. وحين تولى الوزارة كمال الدين حسين بعده، من 1 سبتمبر 1954 إلى 21 أغسطس 1955، حيث تغير اسم وزارة المعارف إلى وزارة التربية والتعليم في 2 سبتمبر 1954⁽⁶²⁾، حيث أكمل الوزير كمال الدين حسين، كوزير تربية وتعليم من 22 أغسطس 1955 إلى 6 أكتوبر 1958⁽⁶³⁾، نراه قد دفع بالمعهد خطوات كبيرة للامام. هذا في الوقت الذي ظلت فيه القرارات الوزارية بمنح درجة دبلوم الدراسة العليا من جامعة القاهرة خاضعة لموافقة وزارة المعارف . فالقرارات التي رصدناها، والتي صدرت بامضاء وزير المعارف محمد عوض محمد في سنة 1954، وتلك التي صدرت في سنة 1955 بامضاء وزير المعارف كمال الدين حسين⁽⁶⁴⁾، كلها تشهد بأن وزارة المعارف كانت منوطة بالتوقيع النهائي على قرارات المعهد.

الجهة الثانية، مجلس جامعة القاهرة:-

إذا ما نظرنا إلى القوانين المنظمة لمعهد السودان سنجد بأن مجلس الجامعة كان له دور غير مباشر في إدارة المعهد. فبالنظر لمرسوم 15 ديسمبر 1947 نجد أنه يعطى مجلس الجامعة الحق في تحديد قبول الطلاب ومواد الدراسة، وعدد الدروس اسبوعياً، والمنتدبين للتدريس ومكافأته، ويقترح اسم المدير بالتشاور مع مجلس كلية الآداب، وهو الذي يمنح درجة الدبلوم⁽⁶⁵⁾. وإذا كان المعهد قد حظى برعاية الوزارة، فإن الجامعة قد احتضنته، ويسرت بعض المشاكل التي تواجهه. بل إن رؤساء الجامعة بدءاً من الدكتور إبراهيم شوقي بك (عميد كلية الطب) الذي تولى مديراً عاماً لجامعة فؤاد في ديسمبر 1947⁽⁶⁶⁾. ومن بعده الدكتور أحمد زكي⁽⁶⁷⁾. الذي نحى من رئاسة الجامعة خلال حركة تطهير الجامعات في سبتمبر 1954 ليتولاه الدكتور محمد كامل مرسى⁽⁶⁸⁾، كانوا جميعاً على رأس الداعمين لمعهد السودان.

ثانيها، الإدارة المباشرة، لاشك أن ملامح استقلالية المعهد كانت موجودة في أداتين:

الأداة الأولى، مدير المعهد:

لم تكن مسئوليات مدير معهد السودان في ظل تبعيته لكلية الآداب مختلفة عنها في ظل استقلاليته. فقد حددت المادة العاشرة من مرسوم 15 ديسمبر 1947 - أي في ظل تبعيته للآداب- بأن المدير هو الذى يقوم بإدارة الشؤون الفنية والإدارية بالمعهد، وأن وزير المعارف هو الذى يعينه⁽⁶⁹⁾. وحين انفصل المعهد عن كلية الآداب بصور القانون رقم 149 لسنة 1950 نجد أن مدير المعهد قد اختصته المادة السادسة عشر من القانون، حيث أقرت بأن تعيينه يتم

من قبل وزير المعارف العمومية من بين اساتذة الكراسى لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، وأنه لا تجوز اقالته إلا بقرار مسيب من الوزير بعد أخذ رأى مجلس الجامعة، ولا تجوز اعادة المدير المقال قبل مضى سنتين قابلة للتجديد (70).

لا شك أن هناك ثلاث شخصيات رئيسية أدارت معهد السودان طوال فترة الدراسة، أولها، شخصية الدكتور محمد عوض محمد بك⁷¹، فرغم أن كل الذين أشاروا لمسيرة المعهد التاريخية قالوا بأنه أدار المعهد فى الفترة من 1947 حتى سنة 1952، إلا أن الحق انه استمر مديراً حتى صدر مرسوم بتعيينه مديراً لجامعة الاسكندرية بتاريخ 15 يناير 1953 (71). وهو الذى بذل كل الجهد كى يقف المعهد على أقدام قوية، وعلى أرض ثابتة راسخة (72). ولم تكن شخصيته بالشخصية العادية، بل كان شخصية عامة، فقد كان وهو مديراً للمعهد يمثل جامعة فؤاد الأول فى المؤتمرات الخارجية، وأبرزها تمثيله فى المؤتمر الدولى الرابع للحضارة البشرية وعلوم الانسان فى فينا (73). وبرز دور المعهد فى عهده بروزاً كبيراً، وخير مثال لذلك ما قصته جريدة الاهرام بأنه حينما اتفق على حل مسألة السودان بعد ثلاثة أشهر من قيام ثورة 23 يوليو 1952، أقام معهد السودان بالزمالك حفل استقبال لاعضاء الوفود السودانية الموجودين بالقاهرة. حضره عبدالله الفاضل واسماعيل الازهرى ومحمد نور الدين وحماة توفيق ومحمد محجوب ومبارك زروق وعلى البرير والبشير الشيخ وعبدالرحمن محمد عبدالرحمن وغيرهم. كما حضره هيئة تدريسه وطلبته وبعض خريجيه. حيث ألقى الدكتور محمد عوض كلمة رحب فيها بالضيوف وعبر فيها عن مدى اهتمام الحكومة بالمعهد. فى حين أناب السيد عبدالله الفاضل السيد اسماعيل الازهرى ليلقى كلمة السودانين، حيث شكر الدكتور عوض وتمنى أن يُقبل عليه الطلبة السودانين، وفى ذات الوقت طلب عناية المعهد بمشكلة جنوب السودان، وان يستفيد السودان من هذه الدراسات (74). ناهيك عن دراستيه الشهيرتين عن السودان (أحدهما عن نهر النيل، والآخرى عن السودان الشمالى). ولنعرف قيمة الرجل الذى استمر مديراً للمعهد حتى بداية سنة 1953 نتابعه قليلاً بعد تركه لادارة المعهد، فنرى أنه بعد أن ترك إدارة المعهد تولى مديراً لجامعة الاسكندرية، ثم تولى وزارة المعارف سنة 1954، وبعد خروجه من الوزارة عمل مندوباً لمصر فى اليونسكو (75). حيث أثبت جدارة منقطعة النظير فى عمله هناك، وهذا ما تشهد به كثير من وثائق الخارجية المصرية سنة 1955 (76). بل ظل من خلال عمله فى المجلس التنفيذى لليونسكو ينسق بين وزارة التربية والتعليم ووزارة الخارجية المصرية (77). ويبدو أن الدكتور محمد عوض محمد قد استمر فى عضوية المجلس التنفيذى لليونسكو حتى سنة 1958 (78). وبالتالي ظلت علاقته بوزارة التربية والتعليم عبر هذا المنصب مستمرة، حيث كانت الوزارة تعمل على الاستفادة منه (79).

الشخصية الثانية، شخصية الدكتور حسن عثمان، وهو استاذ التاريخ الشهير، الذى تولى إدارته فى الفترة من 1953-1955 (ثم تولى فترة ثانية فيما بعد من 1965-1969)⁽⁸⁰⁾. وفى عهده بزغ اتجاه المعهد نحو افريقيا، وعبر هو نفسه عن هذا الاتجاه من خلال دراستين: الأولى، ظهرت فى ديسمبر 1956 عن افريقيا فى جحيم دانتي. والثانية، جاءت تحت عنوان افريقيا فى مطهر دانتي⁽⁸¹⁾.

الشخصية الثالثة، شخصية الدكتور عزالدين فريد، تولى الدكتور عزالدين فريد مديراً للمعهد فى نفس فترة توليه لمادة كلية الآداب⁽⁸²⁾، أى فى الفترة من 1956-1964⁽⁸³⁾، لهذا لا يدخل فى اطار دراستنا إلا السنة الأولى فقط من فترته. وقبل توليه إدارة المعهد كان وزير التربية والتعليم قد وافق فى 4 يونيو 1955 على نقله من عمله استاذاً بكلية التجارة ليعمل استاذاً لكرسى الجغرافيا بكلية الآداب (معهد الدراسات السودانية)⁽⁸⁴⁾. ونعرف من جريدة الاهرام بتاريخ 1956/3/26 بأنه تولى إدارته فى بداية عام 1956 ، وأنه هو الذى أخذ على عاتقه مهمة تغيير توجه المعهد من السودان لافريقيا⁽⁸⁵⁾. وكان من الشخصيات القيادية الملتزمة دينياً⁽⁸⁶⁾. ونخلص من ذلك بأن الشخصيات الثلاث التى تولت إدارة المعهد فى الفترة من 1947-1956 كانوا من الشخصيات اللامعة علمياً وإدارياً.

الأداة الثانية، مجلس كلية الآداب أو مجلس المعهد:-

فقد اختلفت الأداة الثانية فى إدارة المعهد باختلاف تبعية المعهد لكلية الآداب من عدمها، فحينما نشأ المعهد تابعاً لها قضت المادة التاسعة من مرسوم 15 ديسمبر 1947 بأن مجلس كلية الآداب لابد أن يتم أخذ رأيه فى تعيين هيئة التدريس بالمعهد، وفيمن ينتدبوا لهذا الغرض من الخارج بنظام المكافأة⁽⁸⁷⁾. فى حين فصلت المادة الحادية عشر منه بأن المجلس الذى يعاون المدير هو مجلس مؤلف من القائمين بالتدريس بالمعهد، وأنه يمكن لوزير المعارف، بعد أخذ رأى مجلس الجامعة والكلية، أن يضم إليه أعضاء من الخارج ممن لهم خبرة فى شئون السودان، بشرط ألا يزيد عددهم عن أربعة⁽⁸⁸⁾. وهذا يعنى أن مجلسه كان لا يضم كل أساتذة كلية الآداب، وأنه يختلف عن مجلس كلية الآداب الذى تتم استشارته أيضا فى كل ما يختص بشئون المعهد، وهذا يعنى أن ملامح الاستقلالية كانت موجودة بالمعهد منذ إنشائه.

أما فى ظل استقلاليته بعد صدور القانون رقم 149 لسنة 1950 فقد حددت مادته السابعة عشر مجلسه، وبأنه يؤلف من اساتذة المعهد واساتذته المساعدين، وأنه لوزير المعارف، بناء على طلب مجلس الجامعة وأخذ رأى مجلس المعهد، أن يضم إلى مجلسه أعضاء من الخارج لا يزيد عددهم على اثنين لمدة سنتين قابلة للتجديد. وحددت مادته الثامنة عشر بأن مجلس المعهد هو الذى يدير حركة التعليم والامتحانات والنظام وفقا للوائح وبموافقة مجلس الجامعة. على حين قالت مادته العشرون بأن وزير المعارف هو الذى يعين اساتذته وسائر هيئة تدريسه بناء على

طلب مجلس الجامعة، وبعد أخذ رأى مجلس المعهد⁽⁸⁹⁾. ونخلص من ذلك بنتيجتين: أولهما، أن مجلس كلية الآداب كان هو الذى يتحكم فى شئون المعهد أكثر من مجلسه، ففترة التبعية لكلية الآداب فى فترة الدراسة كانت أكبر من فترة الاستقلالية. الثانية، أن صلاحيات مجلس المعهد كانت محددة بالقانون، بحيث لا تتداخل مع صلاحيات مديره.

المحور الخامس النظام التعليمى

سيدور هذا المحور حول خمسة نقاط رئيسية:

أولها، نظام القبول، فالمادة الرابعة من مرسوم 15 ديسمبر 1947 حددت الطلاب المقبولين، وبأنهم من الحائزين على درجة الليسانس أو البكالوريوس أو أى درجة يرى مجلس الجامعة أنها معادلة لها. وأجازت المادة 19 الترخيص فى حضور الدروس والمحاضرات لأنواع ثلاثة من الطلاب: الأول، الطلاب المقبولين بإحدى كليات الجامعات المصرية للحصول على درجة علمية أعلى من الليسانس أو البكالوريوس، من الذين تقتضى دراساتهم القيام بأبحاث فى المعهد تحت اشراف أحد أعضاء هيئة التدريس. الثانى، للفنيين المنوبين من قبل المصالح الحكومية أو الهيئات الخاصة لعمل أبحاث خاصة بتلك المصالح والهيئات. الثالث، لأصحاب المباحث الحرة ذوى المؤهلات التى يقبلها مجلس الكلية⁽⁹⁰⁾. ومن ثم فإن المعهد منذ نشأته كان مدركاً للمصالح المصرية التى عبر عنها فى الشرطين الثانى والثالث، حيث فتح الباب من خلالهما للفنيين والخبراء ومن يريد أن يتخصص فى شئون السودان ليعود النفع بعد ذلك للإدارة. فى حين قيدت المادة الثانية من القانون رقم 113 لسنة 1950 باللائحة الاساسية للمعهد ما كان متاحاً من قبل، فقد اشترطت لقبول الطلاب، أن يكونوا من الحاصلين على درجة الليسانس أو البكالوريوس أو أى درجة علمية يعتبرها مجلس المعهد معادلة لهذه الدرجة، وأجازت للمعهد عقد امتحان قبول للمتقدمين. وفى مادتها الثالثة قالت بجواز اعفاء الطالب من حضور المقرر الدراسى للسنة الأولى أو للسنة الثانية كلية أو بعضه، إذا ثبت أنه حضر مقررأ دراسياً يعادله فى معهد آخر تعترف به الجامعة، وللمجلس أن يعفيه أيضاً من امتحانات الانتقال إلى السنة الثانية أو الثالثة، إذا ثبت أنه أدى بنجاح امتحانات تعادلها فى معهد آخر تعترف به الجامعة⁽⁹¹⁾. وتكرر نفس الأمر فى المادة الأولى من اللائحة الداخلية للمعهد الصادرة فى 4 ديسمبر 1950، مضيفة بأن القبول يكون بترتيب النجاح فى امتحان القبول. أما مادتيها الخامسة والسادسة فقد حددت مواصفات الطلاب داخل المعهد حين قالتا بوجود متابعة الطلاب الاشتراك فى التمرينات والبحوث، وأنه فى حالة عدم مواظبتهم على الحضور وعدم اشتراكهم فى التمرينات، فإنه يحق لمجلس المعهد حرمانهم من دخول الامتحان⁽⁹²⁾.

وكان معهد الدراسات السودانية يعلن شروطه للقبول فى الجرائد الرسمية سنوياً، ومثال ذلك ما اشترطه فى قبول الطلاب المستجدين للعام الدراسى 1954/1953 ، فقد كان يطالب المتقدمين بتقديم طلباتهم لإدارة المعهد فى 3 شارع شجرة الدر بالزمالك، على الاستمارة الخاصة بالدراسات

العليا والتي يمكن الحصول عليها من المعهد، وأن تحتوى طلباتهم على شهادة الميلاد أو صورة منها، وست صور شمسية (مقاس 6&5) عليها اسم الطالب وموضوعه داخل غلاف، وشهادة تثبت حصوله على درجته الجامعية، وأن أى بيانات أخرى يحتاج إليها الطالب عليه أن يستفسر عنها فى مقر المعهد⁽⁹³⁾. ونفس شروط القبول تضمنتها المادة 37 من اللائحة الداخلية لكلية الآداب بجامعة القاهرة المنشورة بتاريخ 18 نوفمبر 1954⁽⁹⁴⁾. وكذلك المادة 22 من اللائحة الأساسية لكلية الآداب الصادرة بالقانون 611 لسنة 1954 فى 17 نوفمبر 1954⁽⁹⁵⁾. أما المادة 13 من القانون رقم 442 لسنة 1955 باللائحة الأساسية لكلية الآداب بجامعة القاهرة، فقد اشترطت نفس الشروط وأضافت إليها أن يكون الطالب حاصلًا على الليسانس أو البكالوريوس بتقدير " جيد " على الأقل⁽⁹⁶⁾. ونخلص من ذلك بأن شروط المعهد لم تظل ثابتة على طول الخط، فقد حدث لها أكثر من تعديل، وأن هذا التعديلات لم ترتبط بتبعية المعهد لكلية الآداب أو استقلاليتها عنها.

ثانيها، مدة الدراسة، اختلفت مدة الدراسة فى المرسوم التأسيسى للمعهد عنه فى بقية المراسيم. فالمادة السادسة من مرسوم 15 ديسمبر 1947 قالت بأن مدة الدراسة بالمعهد سنتان⁽⁹⁷⁾. لكنها أصبحت ثلاث سنوات حسب ما قضت به المادة الثانية من اللائحة الأساسية للمعهد التى نظمها القانون رقم 113 لسنة 1950⁽⁹⁸⁾. وظلت كما هى ثلاث سنوات، حسب ما صرح به مديره الدكتور محمد عوض سنة 1952⁽⁹⁹⁾، وطبقاً للمادة 23 من اللائحة الأساسية لكلية الآداب الصادرة بالقانون 611 لسنة 1954⁽¹⁰⁰⁾، وطبقاً للمادة 14 من القانون رقم 442 لسنة 1955 باللائحة الأساسية لكلية الآداب⁽¹⁰¹⁾.

ثالثها الرسوم، كانت رسوم الدراسات العليا عموماً قد تم تخفيضها، ربما لتشجيع عملية البحوث وربما إيداناً بإنشاء معهد الدراسات السودانية، قبل شهر من صدور المرسوم التأسيسى للمعهد. لتصبح رسوم القيد لدرجة دبلوم الآثار 5 جنيهات، و4 جنيهات لدبلوم معهد اللغات الشرقية وأدائها⁽¹⁰²⁾. لذا حددت المادة الخامسة من مرسوم 15 ديسمبر 1947 رسوم القيد بخمسة جنيهات، وأعفت الطلاب المقيدون بإحدى كليات الجامعات المصرية من أدائها⁽¹⁰³⁾. وظلت كذلك إلى أن اعتمدت لائحة النظام الدراسى والتأديبى لطلاب الجامعات سنة 1954 رسم قيد الدراسات العليا بـ 2 جنية تؤدى قبل بدء الفصل الدراسى الأول. وكذلك حددت رسم الامتحان بـ 5 جنيهات، اضافة لرسم المكتبة (500 مليم) ورسم الاتحاد (1.500 مليمًا) ورسم التأمين الصحى (جنية) ورسم تأمين المعامل فى الكليات العملية (3 جنية) ورسم الخدمة الاجتماعية (500 مليمًا)⁽¹⁰⁴⁾.

رابعها، الامتحانات، فقد حددت المادة الثانية عشر من مرسوم 15 ديسمبر 1947 أعمال الامتحانات وبأنها على دورين: الدول الأول، فى نهاية الدراسة. والثانى، فى بدء الدراسة فى

السنة التالية حسب التواريخ التي يحددها مجلس كلية الآداب. وأعطت المادة الثالثة عشر لمجلس الكلية الحق في حرمان أى طالب لا يحضر عدداً من الدروس يعتبره مجلس المعهد كافياً. وأن لجنة الامتحان - حسب المادة 14- تؤلف في كل مادة من عضوين هيئة تدريس. وأنها - حسب المادة 15 - هي التي تختار موضوعات الاختبارات التحريرية، وتتولى اختبار الطلبة شفويًا أيضاً. واشترطت المادة 16 لنجاح الطالب أن ترضى لجنة الامتحان عن فهمه وتحصيله، وأن النتيجة النهائية يعتمدها وزير المعارف. في حين قالت المادة 17 بأن نتيجة امتحان كل فرقة تعرض على لجنة عامة مؤلفة من جميع המתحنيين برئاسة عميد كلية الآداب، ويقرها مجلس الكلية. وقالت المادة 18 بأن الجامعة تمنح الناجحين في امتحان السنة الثانية دبلوماً يسمى دبلوم معهد الدراسات السودانية (105).

ومع تغير مدة الدراسة كان لابد أن يحدث تغيير في نظام الامتحانات بالمعهد، وفي هذا الاطار أقر القسم الرابع من اللائحة الداخلية لمعهد الدراسات السودانية الصادرة في 4 ديسمبر 1950 لأعمال الامتحان. ففي المادة السابعة قال بوجود امتحان يعقد في نهاية كل سنة من سنى الدراسة الثلاث، ولا ينتقل الطالب من فرقة إلى الفرقة التي تليها إلا إذا نجح في امتحان السنة النهائية. وفي المادة الثامنة قال بأن الامتحان يعقد على دورين في التاريخ الذي يعينه مجلس الجامعة بناء على اقتراح مجلس المعهد، وأنه يجوز للطالب أن يتقدم للامتحان في أى من الدورين على حسب اختياره. وفي المادة التاسعة قال بأن الامتحان يشمل اختبارات تحريرية وأخرى شفوية، وأنه يجوز لمجلس كلية الآداب أن يقرر في النصف الأول من السنة الجامعية تكليف طلاب السنة النهائية تقديم بحث مكتوب بدلاً من الاختبار التحريري أو الشفوي أو الاختبارين معاً في مادة أو أكثر من مواد الامتحان. وفي هذه الحالة تقوم لجنة الامتحانات بمناقشة الطالب في هذا البحث، ويحل التقدير الذي يناله تقدير الاختبار أو الاختبارات التي استعوض عنها. وأنه يجب على الطلاب أن يفرغوا من اعداد بحوثهم وأن يقدموا أربع نسخ من كل بحث قبل موعد الامتحان بأسبوعين على الأقل (106).

وذكر في المادة العاشرة بأن لجنة الامتحان تؤلف في كل مادة من عضوين، وأنها تعين من قبل مجلس المعهد، ويجوز اختيار أحدهما من الخارج، وعند الاستعجال يجوز اختيار أعضاء اللجنة. ونجد في المادة 11 بأن لجنة الامتحان هي التي تضع موضوعات الاختبارات التحريرية، وتتولى اختبار الطالب شفويًا. وحددت المادة الثانية عشر مدة كل اختبار تحريري بثلاث ساعات، وأنه يجوز لمجلس الجامعة بناء على طلب مجلس المعهد أن يعدل في أحوال خاصة مدة الاختبارات. واشترط في المادة 13 لنجاح الطالب أن ترضى لجنة الامتحان عن فهمه وتحصيله. وقال في المادة 14 بأن تعرض نتيجة امتحان كل فرقة على لجنة عامة مؤلفة من جميع המתحنيين في هذه الفرقة برئاسة مدير المعهد، وتعرض النتيجة النهائية على مجلس

المعهد لإقرارها. وقال فى المادة 15 بمنح الطلاب الناجحين شهادة دبلوم الدراسات السودانية، يذكر فيها التقدير العام الذى نال فيه الامتحان والقسم الذى تابع الدراسة فيه (107). وتكرر نفس الأمر فى المواد 41 و42 من اللائحة الداخلية لكلية الآداب بجامعة القاهرة فى نوفمبر 1954 (108). وأصبحت نظم الامتحان ثابتة حتى نهاية فترة الدراسة.

خامسها، المناهج، قبل أن نتعرض للمناهج يجب أن نستقرأ أهداف المعهد، فقد حددت المادة الثانية من مرسوم 15 ديسمبر 1947 هدفه فى تشجيع الدراسات العلمية الخاصة بالسودان والعمل على ايجاد المتخصصين علمياً فى الشؤون السودانية. وأوضحت المادة السابعة بأن ذلك يتحقق عبر أقسام المعهد التسعة، لكنها قالت بأن هذه الأقسام لن تنشأ مرة واحدة، بل تنشأ تدريجياً. وأن مجلس كلية الآداب - حسب ما تقول به المادة الثامنة- هو الذى يحدد مواد الدراسة وعدد الدروس اسبوعياً وبيومياً على سنتى الدراسة (109). أما المادة الأولى من القانون رقم 113 لسنة 1950 فقد حددت هدفه أيضاً فى اعداد المتخصصين فى الشؤون السودانية وتشجيع الدراسات العلمية الخاصة بالسودان. لهذا فصلت مادته الثانية المواد الدراسية التى يتحقق من خلالها هذا الهدف وبأنها التاريخ والآثار، والجغرافيا والانثروبولوجيا، واللغات واللهجات، والاقتصاد والتجارة، والزراعة والغابات وعلوم الحياة والجيولوجيا، والاقتصاد والصحراوات، والدراسات المائية والأرضية (الجيوفيزيقا) والقانون وطب المناطق الحارة. وبينت اللائحة الداخلية توزيع هذه المواد على الأقسام المختلفة على سنى الدراسة ونظام الامتحان فيها. وأوضحت مادته الثانية بأنه يجوز لمجلس المعهد اضافة مواد أخرى لها صلة بالمواد التى تدرس بالمعهد (110). وهذا يعنى أن الاقسام التى صدرت لائحة المعهد التأسيسية سنة 1947 أصبحت مواد دراسية ضمن قسمى الدراسة بالمعهد (التاريخ والآثار، والجغرافيا والانثروبولوجيا) سنة 1950، ونستنتج من ذلك بأن المعهد لم يكن فى امكانه افتتاح كل تلك الأقسام دفعة واحدة، لا من الناحية المالية ولا من ناحية توافر أعضاء هيئة التدريس المؤهلين لتدريس تلك المواد، لذا جعلها مواد دراسية.

وفصل القسم الثانى من اللائحة الداخلية لمعهد الدراسات السودانية الصادرة فى 4 ديسمبر 1950 المواد الدراسة وتوزيعها (انظر الجدول التالى)، وحددت المادة الثانية بأن الطلاب الذين يتلقون تلك المواد باحدى كليات الجامعة أو احدى معاهدها، فانهم فى هذه الحالة يؤدون امتحانهم فى الكلية أو المعهد الذى يتلقون فيه الدروس، وتضم نتائج امتحاناتهم فى هذه المواد إلى نتائج امتحاناتهم فى المواد التى يدرسونها فى المعهد (111).

توزيع مواد الدراسة على السنوات الثلاث بعد استقلال المعهد عن كلية الآداب سنة 1950

عدد الدروس	المادة	عدد الدروس	المادة
	ثانياً- قسم الجغرافيا والانثروبولوجيا (السنة الأولى)		أولاً- قسم التاريخ والآثار (السنة الأولى)
2	التاريخ العام للسودان	2	الجغرافيا الطبيعية للسودان
2	الجغرافيا الطبيعية للسودان	2	عصر من التاريخ القديم
2	الدراسات المائية لنهر النيل	2	الاجناس والسلالات
1	الكشف الجغرافى فى حوض النيل	2	عصر من التاريخ الحديث
2	الاجناس والسلالات	2	قاعة بحث
2	قاعة بحث	10	المجموع
11	المجموع		السنة الثانية
	السنة الثانية	2	عصر من التاريخ الاسلامى
2	عصر من التاريخ الحديث	2	عصر من التاريخ الحديث
2	الجغرافيا الطبيعية للسودان بالتفصيل	2	عصر من التاريخ القديم
2	الجغرافيا الاقتصادية	2	الاستعمار الاوروبى فى حوض وداى النيل
2	الاجناس والسلالات	2	الاجناس والسلالات
2	قاعة بحث	2	قاعة بحث
10	المجموع	12	المجموع
	السنة الثالثة		السنة الثالثة
2	دراسة تفصيلية لاقليم خاص بالسودان	2	دراسة تفصيلية لفترة من تاريخ السودان
2	دراسة جغرافية بعض الاقطار المتاخمة للسودان	2	تاريخ الحبشة أو أى قطر آخر متاخم للسودان
2	اللغات واللهجات	2	دراسة اللغات واللهجات السائدة بالسودان
2	دراسة انثروبولوجية تفصيلية	2	دراسة انثروبولوجية تفصيلية
2	قاعة بحث	2	قاعة بحث
10	المجموع	10	المجموع

المصدر:- مرسوم باللائحة الداخلية لمعهد الدراسات السودانية بجامعة فؤاد الاول ، الوقائع المصرية ، العدد 115 ، 7 ديسمبر 1950 ، ص 4.

ويلاحظ أن تغييراً سوف يحدث فيما بعد (سنة 1954)، ففي السنة الثالثة من قسم التاريخ كان محدداً دراسة تاريخ الحبشة أو أى قطر آخر متاخم للسودان، حيث ترك الأمر مفتوحاً لدراسة أى قطر متاخم للسودان. أما بالنسبة لقسم الجغرافيا، ففي السنة الثانية سيدرس بدلاً من دراسة الجغرافية الطبيعية والاقتصادية للسودان سنة 1954 دراسة الجغرافيا الطبيعية والبشرية لأفريقيا، وفي السنة الثالثة لقسم التاريخ والجغرافيا تحددت دراسة الانثروبولوجيا التفصيلية بالانثروبولوجية الطبيعية وفصائل الدم وعلم الانسان الاجتماعى.

وبعد عودة المعهد لكلية الآداب سنة 1954 ذكرت اللائحة الاساسية لها الصادرة بالقانون 611 لسنة 1954 فى مادتها 24 بأن المواد التى تدرس للحصول على دبلوم المعهد هى نفس المواد السابقة⁽¹¹²⁾. أما القرار باللائحة الداخلية لكلية الآداب بجامعة القاهرة فى 18 نوفمبر

1954 فقد رتب في مادته 39 المواد عدا الدروس المقرر لها تمرينات، وكلف الطلاب القيام ببحوث وجعل مجلس الكلية هو المنوط في كل سنة بترتيب هذه التمرينات والبحوث وتحديدها ونظامها. حيث اعتبر التمرينات والبحوث مادة قائمة بذاتها يعطى الطالب عن أعماله فيها تقديراً (113).

توزيع المواد الدراسية بعد عودة المعهد لكلية الاداب سنة 1954:

عدد الدروس	المادة	عدد الدروس	المادة
	ثانياً- قسم الجغرافيا والانثروبولوجيا (السنة الأولى)		أولاً- قسم التاريخ والآثار (السنة الأولى)
2	التاريخ العام للسودان	2	الجغرافيا الطبيعية للسودان
2	الجغرافيا الطبيعية للسودان	2	عصر من التاريخ القديم
2	الدراسات النباتية لنهر النيل	2	الاجناس والسلالات
1	الكشف الجغرافي في حوض النيل	2	عصر من التاريخ الحديث
2	الاجناس والسلالات	2	قاعة بحث
2	قاعة بحث	10	المجموع
11	المجموع		السنة الثانية
	السنة الثانية	2	عصر من التاريخ الاسلامي
2	عصر من التاريخ الحديث	2	عصر من التاريخ الحديث
2	الجغرافيا الطبيعية لافريقيا	2	عصر من التاريخ القديم
2	الجغرافيا الاقتصادية لافريقيا	2	الاستعمار الاوروي في حوض وداى النيل
2	الاجناس والسلالات	2	الاجناس والسلالات
2	قاعة بحث	2	قاعة بحث
10	المجموع	12	المجموع
	السنة الثالثة		السنة الثالثة
2	دراسة جيولوجية لاقليم خاص	2	دراسة تفصيلية لفترة من تاريخ السودان
2	دراسة جغرافية لبعض الاقطار المناخية للسودان	2	تاريخ قطر هام للسودان
2	اللغات واللهجات	2	اللغات واللهجات
2	دراسة انثروبولوجية تفصيلية:- أ- الانثروبولوجية الطبيعية. ب- فصائل الدم. ج- علم الانسان الاجتماعى.	2	دراسة انثروبولوجية تفصيلية:- أ- الانثروبولوجية الطبيعية. ب- فصائل الدم. ج- علم الانسان الاجتماعى.
2	قاعة بحث	2	قاعة بحث
10	المجموع	10	المجموع

المصدر:- الجدول المشار اليه فى المادة 38 من اللائحة الداخلية لكلية الاداب لسنة 1954 ، الوقائع المصرية ، العدد 92 مكرر " أ" غير اعتيادى ، 18 نوفمبر 1954 ، ص ص 21، 22 .

والقانون رقم 442 لسنة 1955 باللائحة الأساسية لكلية الآداب بجامعة القاهرة ، تعرض فى مادته 15 للمواد التى تدرس للحصول على الدبلوم، وبأنها تشمل التاريخ والاثار، والجغرافيا والانثروبولوجيا، واللغات واللهجات، والدراسات الاقتصادية، وعلوم الحياة والجيولوجيا، والدراسات المائية، والقانون، وطب المناطق الحارة⁽¹¹⁴⁾. وبالنظر للمواد التى شملها الجدول 19 من اللائحة الأساسية لكلية الآداب بجامعة القاهرة الصادرة بالقانون رقم 442 لسنة 1955 نجدها تسبب الخداع بما يوحى إلى أن المعهد قد تحول إلى الدراسات الافريقية، مع أنه لا زال تحت مسماه الرئيسى. ففى توزيع مواد الدراسة نجد أن السنة الأولى ركزت بالفعل على القارة الافريقية، بمعدل 12 درس فى الاسبوع♥. لكن بالنظر لمواد السنة الثانية نجد أن السودان لازال يشكل ضلعاً رئيسياً فى الدراسة، حيث يدرس الطلاب اقليمين؛ السودان اقليماً اجبارياً، أما الاقليم الثانى فيخير الطلاب ما بين افريقيا الغربية أو الشرقية أو الشمالية أو الجنوبية. وفى السنة الثالثة على الطالب أن يقدم بحثاً فى موضوع اختصاصه⁽¹¹⁵⁾. ويؤكد هذا قرار رئيس الجمهورية رقم 216 لسنة 1956 بأن السودان قد ظل العمود الفقرى وملحاً مهماً فى السنة الثانية من الدراسة فى المعهد⁽¹¹⁶⁾. فظلت السنة الأولى تركز على القارة الافريقية فى تاريخها وجغرافيتها وسلالاتها وأمراضها، أما السنة الثانية فيدرس الطالب اقليمين أحدهما السودان بشكل اجبارى⁽¹¹⁷⁾. ورغم استقلال السودان إلا أنه ظل يشكل أهمية بدليل أن جامعة القاهرة هى الوحيدة التى تفردت بين الجامعات المصرية بأن بها كرسى خاص بتاريخ السودان وأثاره⁽¹¹⁸⁾.

ولعل تصريح الاهرام بتاريخ 1956/3/26 من أن المسئولين بوزارة التربية والتعليم وجامعة القاهرة يدرسون اقتراحات تهدف إلى تحويل معهد الدراسات السودانية التابع للجامعة إلى معهد للدراسات الافريقية، يدل على أن عملية التحول رسمياً حتى سنة 1956 لم تتم. بل إن تصريح مديره الدكتور عزالدين فريد من أن اسم المعهد لم يتغير لكن نطاقه هو الذى أدخل عليه بعض التغيير، وتفصيله ذلك من أن النظام القديم كان يقسمه الى شعبتين الجغرافيا والتاريخ ، وأن مناهجه كان لا يمتد أغلبها إلى الحاضر بصلة، فلم تعتن بالنواحي الاقتصادية والسياسية فى العصور الحديثة، وأنهم عالجوا هذا فى نظام الدراسة الجديدة، بأن يدرس الطلاب فى السنة الأولى دراسات تحضيرية لافريقيا، تشمل كشف افريقيا واستعمارها وجغرافيتها العامة والأمراض المتوطنة فيها، وفى السنة الثانية قسمت افريقيا إلى مناطق اعتبر السودان أحدها، بحيث يكلف الطالب اجبارياً بدراسة السودان من النواحي الطبيعية والتاريخية والسياسية وتطور نظم الحكم والناحية الاقتصادية، وإلى جانب هذا يدرس اقليماً آخر عن افريقيا، وأن السنة الثالثة والأخيرة خصصت لبحث، عبارة عن رسالة عن إحدى المناطق التى درسها، ليس من الضرورى أن تكون فى السودان⁽¹¹⁹⁾، يدل على نتيجتين هامتين: أولهما، أن الاسم والشهادة المعطاء من المعهد لم

يتغيرا حتى نهاية فترة الدراسة. ثانيهما، أن القارة الافريقية أصبحت قائمة من ناحية الدراسة على أرض الواقع قبل تغيير اسم المعهد نفسه للدراسات الافريقية فيما بعد.

المحور السادس هيئة التدريس

رغم أن المادة التاسعة من مرسوم 15 ديسمبر 1947 قضت بأن يقوم بالتدريس في هذا المعهد أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب، ومن يتم انتدابهم لهذا الغرض بنظام المكافأة⁽¹²⁰⁾، ورغم أن اللائحة الداخلية لمعهد الدراسات السودانية الصادرة في 4 ديسمبر 1950 قد نظمت طريقة الدراسة بالمعهد⁽¹²¹⁾. إلا أننا لم نتوصل لعدد الاساتذة من داخل الكلية ممن هم من خارجها. لكن المرسوم الصادر في 3 سبتمبر 1950 يفيد بأن أول كرسيين تم انشائهما في المعهد هما كرسي الجغرافيا والانثروبولوجيا، والآخر كان لتاريخ السودان وأثاره⁽¹²²⁾. والمرسوم الصادر في 19 مارس 1951 يفيد باضافة كرسي ثالث للغات واللهجات السودانية⁽¹²³⁾، بما يعنى أن هناك ثلاثة أقسام داخل المعهد، وأن الاساتذة المتخصصين في الكلية في أقسام الجغرافيا والتاريخ والاجتماع واللغات هم الذين اضطلعوا بمهمة التدريس بالمعهد. أما بخصوص المشاهير منهم، فكان مدراءه الثلاثة (محمد عوض محمد، وحسن عثمان، وعزالدين فريد)، ومحمد فؤاد شكرى⁽¹²⁴⁾، والدكتور سليمان حزين وعباس عمار والسباعى بيومى وشلتوت عبدالحميد⁽¹²⁵⁾، وعبد العزيز كامل ♥ وغيرهم.

أما فيما يختص بمرتباتهم واهتمام الجامعة بهم، فيبدو أن مرتباتهم لم تزد عما هو مخصص لهم في كليتهم وهى نفس ما قضى به القانون رقم 508 لسنة 1954⁽¹²⁶⁾، وقانون تنظيم الجامعات لسنة 1956⁽¹²⁷⁾. وإذا كانت مرتباتهم لم تزد عما هو مخصص حسب درجاتهم، إلا أن الجامعة أهتمت بهم نظراً للأمال التى أقيت عليهم. وظهر هذا فيما نشرته الاهرام بتاريخ 1952/6/22 بأنها فكرت فى ايفاد ثلاثة من أعضاء هيئة تدريسه للقيام ببحوث بجنوب السودان، وأضافت بأن بعضهم قد قام بدراسة حوض النيل، وأشادت بأن المعهد أدى أجمل الخدمات وأحبها، وأن المستقبل للدراسة المتعمقة سيكون للذين يتخرجون منه، حيث يلقى عناية كبيرة من الحكومة⁽¹²⁸⁾. ونستشعر من تقرير لوزارة الارشاد القومى سنة 1953 فى زيارة أحد مبعوثيها إلى السودان الذى اقترح بأن يتم تأليف هيئة تحت اشراف معهد السودان لكتابة كتيبات صغيرة سهلة شاملة عن السودان، توزع على الموظفين والمدرسين، ويدرسها طلاب الرحلات والراغبون فى زيارة السودان⁽¹²⁹⁾، حجم المسئولية الملقاه على عاتقهم.

ونستشعر دور هؤلاء الاساتذة بالتوعية بقضية السودان، خاصة بعدما صرح به الدكتور محمد عوض لجريدة الاهرام فى 1952/7/1/17، بأن السودان ميدان بكر للدراسة، وضرب مثال جيولوجية السودان وأنه لا يوجد أى مؤلف عنها اللهم إلا خريطة نشرتها حكومة السودان تعتبر

بدائية⁽¹³⁰⁾. ومع أننا لا نستطيع أن نميز المؤلفات التي صدرت عن السودان بفضل تأسيس المعهد، إلا أن هناك نقلة نوعية حدثت في البحوث بعد التأسيس، حيث تطور الاهتمام بالسودان منذ سنة 1947 بشكل كبير⁽¹³¹⁾. والحصص الذي أجريناه لهذه الدراسات في الفترة من 1948 - 1956 يشهد بذلك ♥.

المحور السابع طلاب المعهد

قسمت الدراسة كما عرفنا فى المعهد إلى شعبتين: شعبة التاريخ والآثار، وشعبة الجغرافيا والانثروبولوجيا. ونستشف من عدد المتخرجين سنة 1950 الذى بلغ عددهم 24 طالباً (11 طالباً من قسم التاريخ والآثار، و14 طالباً من قسم الجغرافيا والانثروبولوجيا)⁽¹³²⁾، أن عدد طلاب الدفعة الأولى للمعهد كان مناسباً، لكننا لا نعرف على وجه الدقة اجمالى عددهم، وبالتالي لا نستطيع أن نحدد من رسب منهم، فهناك صعوبة بالغة فى الوصول لذلك، بل إننا لم نستطع إلا أن نميز أسماء سبعة طلاب فقط من اجمالى الـ24 خريجاً فى تلك السنة (انظر الجدول التالى)

عدد الخريجين حسب نتيجة دور سبتمبر 1950

م	اسم الطالب	القسم التابع له	التقدير
1	أحمد ممدوح صبرى أفندى	التاريخ والآثار	مقبول
2	حامد حسين هندی أفندى	” ”	”
3	عبدالستار محمد البنا أفندى	” ”	”
4	الآنسة عطيات محمود عبدالله	” ”	”
5	عبدالفتاح على عرفة أفندى	الجغرافيا والانثروبولوجيا	جيد
6	الآنسة عنايات توفيق الطحاوى	” ”	”
7	سيد محمد نور أفندى	” ”	مقبول

المصدر :- القرار الوزارى رقم 282 بمنح دبلومات فى الآثار ودبلومات معهد الدراسات السودانية، الوقائع المصرية ، العدد 5 ، 15 يناير 1951 ، ص 11.

ونخلص من الجدول السابق بثلاث نتائج: الأولى، أن عدد الخريجين قد بلغ سبعة ، وأن خريجي قسم التاريخ كانوا أربعة طلاب، وجميعهم بتقدير مقبول، فى حين بلغ عدد خريجي قسم الجغرافيا والانثروبولوجيا ثلاثة، اثنين منهم كانوا بتقدير مقبول. الثانية، أن المرأة كانت حاضرة بين دارسى المعهد فى شعبتيه منذ سنته الأولى. الثالثة، أن الخريج كان يمنح لقب " أفندى" بمجرد حصوله على درجة الدبلوم.

والمدهش أنه بعد استقلال المعهد عن كلية الآداب نجد أن عدد خريجي الدفعة الثانية فى سنة 1951 هو نفس عدد خريجه سنة 1950، فقد خرج المعهد فى دفعته الثانية 11 طالباً من قسم التاريخ والآثار، و14 طالباً من قسم الجغرافيا والانثروبولوجيا⁽¹³³⁾، مع أن المراسيم لم تنشر إلا اسما خمسة طلاب فقط من هذه الدفعة (انظر الجدول التالى)

عدد الممنوحين درجة دبلوم الدراسات السودانية حسب نتيجة دور سبتمبر 1951

م	اسم الطالب	القسم التابع له	التقدير
1	حلمى وهبة عوض أفندى	تاريخ وأثار	مقبول
2	ادوارد رزق الله عوض أفندى	جغرافيا واثروبولوجيا	جيد
3	عبدالنبي محمد عبده أفندى	” ”	مقبول
4	كميل متياس اسطفانوس أفندى	” ”	”
5	عبدالهادى عبدالهادى قادوس أفندى	” ”	”

المصدر: القرار الوزارى 380 بمنح دبلوم الدراسات السودانية ، الوقائع المصرية، العدد 115، 17 ديسمبر 1951 ، ص 24.

ونستخرج من الجدول السابق ملاحظات أربع: الأولى، أن خريجاً واحداً كان من قسم التاريخ والبقية كانوا من قسم الجغرافيا، وأن خريجاً واحداً من قسم الجغرافيا هو الذى حصل على تقدير جيد، فى حين حصل البقية على تقدير مقبول. الثانية، هناك تمثيل للطلبة المسيحيين بين الدراسيين، وعدم وجود تمثيل للمرأة. الثالثة، يبدو أن القرار الخاص بنجاحهم، والذى صدق عليه وزير المعارف طه حسين فى 10 سبتمبر 1951، كان حوله جدل، حيث كتب فى القرار بأنه صدر بأغلبية أعضاء مجلس الجامعة. الرابعة، استمرار منح لقب " أفندى " لخريجي المعهد. ولم نتوصل إلى عدد الطلاب فى شعبتي المعهد فى سنواته الثلاث إلا فى العام الدراسى 1953/52 ، حيث تشير إحدى الوثائق بأن بلغ 53 طالباً وطالبة⁽¹³⁴⁾. أما فيما يتعلق بعدد خريجه فى تلك السنة، فقد بلغوا ثلاثة عشر طالباً طبقاً لنتيجة دور مايو 1953 المقدمة من معهد الدراسات السودانية.(انظر الجدول التالى)

عدد خريجي معهد الدراسات السودانية حسب نتيجة دور مايو 1953

م	اسم الطالب	القسم	التقدير
1	ابراهيم محمد محمد البسة	التاريخ والاثار	جيد جداً
2	عبدالفتاح عبدالصمد منصور	” ”	” ”
3	كمال موسى عطية مباشر	” ”	” ”
4	محمد حافظ عبدالعزيز	” ”	” ”
5	محمد سيد محمد	” ”	” ”
6	محمد كامل الرحمانى	” ”	” ”
7	أنسة بمبة خليل ابراهيم أحمد	” ”	جيد
8	حسين عبدالمنعم على	” ”	” ”
9	محمد عبدالباقي أحمد السيد عشاوى	” ”	” ”
10	محمد عبدالفتاح ابراهيم	” ”	” ”
11	أنسة منيرة جرجس ينى	” ”	” ”
12	مدحت على بدران	” ”	” ”
13	محمد جلال عباس	قسم الجغرافيا والاثروبولوجيا	” ”

المصدر: - قرار وزارى رقم 518 بمنح درجة دبلوم الدراسات السودانية ، الوقائع المصرية، العدد 71 ، 3 ديسمبر 1953 ، ص 3 .

ونخرج من الجدول السابق بنتائج ثلاث: أولهما، أن هناك 12 خريجاً من قسم التاريخ والآثار، وخريجاً واحداً من قسم الجغرافيا، وأن ستة طلاب تخرجوا بتقدير جيد جداً، و6 بتقدير جيد، وخريجاً واحداً بتقدير مقبول، ويبدو أنه قد أضيف خريج رابع عشر فيما بعد⁽¹³⁵⁾، وأن كل الخريجين الحاصلين على تقدير جيد جداً كانوا من قسم التاريخ. ثانيهما، أن المرأة كانت حاضرة في تشكيلة الخريجين. ثالثهما، اختفاء لقب "افندى" الذى كان يمنح لخريجي المعهد فى العهد الملكى.

وزاد عدد طلاب المعهد فى العام الدراسى 1954/53 إلى 85 طالباً، منهم 62 طالباً بالسنة الأولى⁽¹³⁶⁾. وهذا يعنى أن عدد طلاب المعهد كان فى تزايد مستمر، لكن أهم ما يلاحظ بالنسبة لطلاب المعهد هو اختفاء الطلاب السودانين من دفعاته الأولى، ناهيك عن أن عددهم بعد التحاقهم به قد ظل قليلاً للغاية، وخير مثال لذلك ما يشير به كشف عدد الطلبة السودانين المقيدين بالمعاهد العليا المصرية فى العام الدراسى 1954/53 فقد كانوا طالبين فقط⁽¹³⁷⁾، فى حين يشير كشف آخر للعام الدراسى 1955/54 بأن طالباً سودانياً واحداً فقط كان مقيداً فى معهد السودان التابع لكلية الآداب⁽¹³⁸⁾. وبالنظر لطلاب وخريجي المعهد نخلص بنتيجتين: أولها، أنه ضم ضباطاً عسكريين، وخير مثال لذلك دفعة 1953/52 التى ضمت محمد عبدالفتاح ابراهيم الضابط بالجيش المصرى⁽¹³⁹⁾. الثانية، أن قليلاً من الخريجين هم الذين تابعوا دراساتهم العليا وقدموا دراسات عن السودان، وخير مثال لذلك عبدالفتاح عبدالصمد منصور⁽¹⁴⁰⁾.

المحور الثامن

بزوغ الاتجاه الأفريقي وجدلية تحويله للدراسات الأفريقية

رغم أن كثيرين من اساتذة معهد البحوث والدراسات الأفريقية- الآن- مقتنعين بأن تحويل المعهد للدراسات الأفريقية قد تم ما بين سنة 1954 - 1955 ، ومع أننا لم نجد شاهداً واحداً يدعم اقتناعهم، إلا أننا لا نعرف بالضبط من أين استقوا وتوصلوا لهذا الاقتناع. وبالرغم من أن الاتجاه الأفريقي في المعهد قد نشأ منذ سنة 1950، إلا أنه ظل نقاشاً فقط، دونما اتخاذ أية خطوات فعلية لتحويل المعهد للدراسات الأفريقية. هذا بالرغم من أن المناهج الأفريقية قد وجدت طريقها لمعهد السودان عام 1956. ولهذا كان لابد من تقصى نزعة الاتجاه الأفريقي في معهد السودان لنعرف الظروف التي دفعت بتلك النزعة في ذلك الوقت. ونستطيع القول بأن هناك ثلاث مقترحات رئيسية لتحويل المعهد للدراسات الأفريقية: **المقترح الأول، مقترح محيي الدين صابر؛** فمحيي الدين صابر صاحب أهم الاقتراحات لتحويل معهد السودان إلى الاتجاه الأفريقي هو سوداني الجنسية، وهو خريج كلية دار العلوم بالقاهرة، وله شعر في مجلة الرسالة القاهرية، التي يصدرها السوداني على البرير. وقد علمته مصر على نفقتها، حيث أرسلته إلى فرنسا ضمن بعثتها السودانية إلى الجامعات الغربية⁽¹⁴¹⁾. لهذا كان من الداعمين للاتحاد بين مصر والسودان، حيث عمل على مهاجمة الاستعمار في صحيفة صوت السودان وجريدة الاستقلال، وكان قد رشح نفسه لرئاسة تحرير جريدة الاستقلال⁽¹⁴²⁾، مع كونه عضو اللجنة التنفيذية للحزب الوطني الاتحادي، لكنه عين سنة 1955 رئيساً لتحرير صحيفة صوت السودان، وهي لسان حال طائفة الختمية⁽¹⁴³⁾. لهذا خشى بعض السياسيين المؤيدين لمصر بأن تعيينه في السلك السياسي في الوزارة القومية - وزارة عبدالله خليل- سيحرم البلاد من معارضتهم للاستعمار. وقالوا بأنه إن فشلت الوزارة القومية وعاد الأزهرى إلى الحكومة الحزبية فسوف لا يجد أمامه أمثال هؤلاء⁽¹⁴⁴⁾. وظلت علاقته جيدة بمصر بعد الاستقلال⁽¹⁴⁵⁾.

ومن المؤكد أن مقترحه حول انشاء معهد للدراسات الأفريقية قد استقاه من أوروبا حينما كان طالباً ضمن البعثة المصرية هناك، ونلاحظ من متابعة مقترحه هو اصراره على إيصال أفكاره للإدارة المصرية أكثر من مرة. فخطواته الثلاث التي اتبعتها مع الإدارة المصرية بخصوص ما أرسله بشأن تحويل معهد السودان للدراسات الأفريقية، أو انشاء معهد خاص للدراسات الأفريقية، خير دليل على ذلك: **الخطوة الأولى، تتمثل في المذكرة التي رفعها لوزير المعارف طه حسين في ربيع 1950؛** فنستشف من تصريحه لجريدة الاهرام (بتاريخ 1952/6/26) بأنه " تقدم في ربيع 1950 بمذكرة وافية إلى سعادة الدكتور طه حسين باشا، وزير المعارف، في إحدى قدماته

لباريس مقترحاً انشاء معهد اسماعيل للدراسات الافريقية، تحية لذكرى الخديو الذى منع الرقيق ونشر فى افريقيا النور، وكانت له سياسة افريقية واضحة"، بأن مذكرته تلك هى أول من تبنت لفت نظر الادارة المصرية بالاهتمام بالدراسات الافريقية. ونستشف من أن طلبه هذا نتج من خلال معرفته باهتمام العلماء الأمريكان والفرنسيين والهولنديين بالقارة الافريقية ودراسة حضارتها، وأمنيته بأن يقوم ابناء النيل بهذا العمل، واستجابته لنصيحة استاذ هولندى حينما سأله عن بعض المصادر المتصلة ببعض الدراسات الافريقية بقوله " كيف تطلبون منا شيئاً عن افريقيا... إن القاهرة أو الخرطوم ينبغى أن تكون مركزاً للدراسات الافريقية"⁽¹⁴⁶⁾، أن ما رآه من اهتمام الغرب بتلك الدراسات هو السبب الرئيسى فى محاولته رفع هذا الاهتمام للإدارة المصرية، لكننا لا نستطيع أن نؤكد أو ننفي بأن الغرب من خلال تسريب هذا الاهتمام لطلبة السودان، إن كان يريد شغل القاهرة بالاهتمام بافريقيا عن الاهتمام بالاحتلال الاسرائيلى لفلسطين فى ذلك التوقيت المهم، أم لشغلها عن الاهتمام بالسودان نفسه، أم أن هذا الاهتمام جاء من قبل طلبة السودان تلقائياً، وليس لقوى خارجية أهداف من وراءه.

الخطوة الثانية، حديثه مع وزير الخارجية الدكتور محمد صلاح الدين باشا فى خريف 1951، حيث يشير محيى الدين صابر بانه تحدث فى اجتماع عام مع الدكتور صلاح الدين باشا بشأن مشكلة الثقافة الافريقية. فقد تناول اهتمام الانجليز بافريقيا، وأنه شاهد عشرات من شباب الباحثين الافريقيين فى أوربا يستعدون للقيام بأبحاثهم، ودعا إلى ارسال الباحثين للتعلم فى أوربا، وأن تكون هناك سياسة افريقية واضحة وسوية علمية يشرف على تنفيذها معهد اسماعيل للدراسات الافريقية، وأن مصر فى عهد فاروق لجديرة بذلك، وأن معهد الدراسات السودانية لو اتسع نشاطه ونظمت برامجه على أسس من التوسع فى دراسة العلوم الانسانية، وقدمت له اعانة مالية تتسق مع الرسالة الجديدة، وتوفر له عدد من المتخصصين الواعين، ليصلح أساساً لمثل هذا المشروع، وتعليقه بأن فكرته لقيت عطفاً من وزير الخارجية⁽¹⁴⁷⁾، كل ذلك يدل على أن معهد السودان أصبح هدفاً لتحويل مساره لافريقيا فى خطوة محيى الدين صابر الثانية، لكننا لا نعلم لماذا اختار معهد السودان ليتم تحويله للاتجاه الافريقى، ومن هنا نتشكك فى هدفه من وراء ذلك، فيمكن تفسير هذا الامر له وعليه: له، باعتبار أنه أراد أن يشرك اسم السودان فى فضل هذا التحول. وعليه، باعتبار أنه أراد تحجيم مهمة معهد السودان العلمية والسياسية لخدمة أهداف تتعلق باستقلال السودان، رغم أنه مصنف ضمن فريق الاتحاديين.

الخطوة الثالثة، وتتمثل فى المذكرة التى أرسلها لرئيس مجلس الوزراء بشأن انشاء معهد للشئون الافريقية فى 1954/11/11، فقد كانت الفكرة ومنهج الدراسة الافريقية المقترحة فى تلك المذكرة من بنات أفكاره، فهو الذى قدم منهج الدراسة، وأسبق تصوره للمنهج بمقدمة شرح فيها الاهتمام الأوروبى والروسى والأمريكى بالدراسات الافريقية، وأن المعاهد الأوربية كانت تابعة

أكاديمياً للجامعة لكن تمويلها كان تابعا لوزارات الخارجية والمستعمرات، وأنه حتى الدول التي ليست بها مستعمرات كهولندا، كان بها معهد فى امستردام، وآخر فى ليدن، يعنىان بدراسة اقتصاديات افريقيا والحالة السياسية والثقافية، ويتم الانفاق عليهما من قبل رجال الاعمال والصناعات⁽¹⁴⁸⁾.

ونستشف تركيزه على تحويل معهد الدراسات السودانية إلى الدراسات الافريقية من قوله فى ذات المذكرة " بأن معهد الدراسات السودانية بوضعه الحالى قاصر على تحقيق رسالة مصر الافريقية فى عهد الثورة من ناحية قصور الدراسة فيه على السودان، ورغم أهميته الخاصة لمصر، واقتصار الدراسة على شعبتى التاريخ والجغرافيا، فضلا عن طول مدة الدراسة واقتناره إلى الدراسات السياسية والاقتصادية والطبيعية والبحوث العلمية وضالة المراجع فى مكتبته، وعدم ظهور أى انتاج علمى ذى بال عن السودان منذ انشائه حتى الآن"، واقتراحه " الموافقة من حيث المبدأ على انشاء معهد للشئون الافريقية وتأليف لجنة لبحث هذا الموضوع"، يدل على أن الرجل كان مهتماً بمعهد السودان وما يدور فيه. بل إن قوله " بأن مصر حاولت فهم افريقيا من خلال معهد السودان، فلم يستطع منذ سنة 1947 حتى الآن (1954) أن يحقق هدفاً واحداً، بل انقلب إلى دروس معادة من الجغرافيا والتاريخ، أى يمكن أن تدرس فى أى مكان، فلم يستطع المعهد أن يوفق إلى خلق شخصية ثقافية لافريقيا، بل ولا للسودان، ولا أن يقدم برنامجا بعيد المدى فى هذا السبيل"، يعد قدحاً مباشراً لم يسبق لأحد من أفراد الإدارة المصرية انفسهم أن وجهوا مثله لاهداف معهدهم وإدارته والقائمين عليه. ويعد قوله " بأنه اذا كانت الهند قد أنشأت مثل هذا المعهد فى نيودلهى، لأن لها بعض الجاليات فى افريقيا الجنوبية والشرقية، إلا أن مصر حين تفعل ذلك فهى بريئة القصد شريفة الهدف ولا ترمى إلى حكم الافريقيين واستغلالهم، بل إلى رفع ذكرهم وتحريهم لأن فى هذا قوة لها ومنعه " ⁽¹⁴⁹⁾، تحريصاً مباشراً للادارة المصرية لتحويل معهد السودان للدراسات الافريقية، محفزاً بضرورة مراعاة مصالحها فى افريقيا.

وتعرض بعد تحفيزه السابق للمتطلبات الرئيسية لانشاء مثل هذا المعهد. فقال بضرورة انشاء متحف لجمع الحضارة المادية لافريقيا، وأن يلحق بالمتحف معمل لتحليل المواد السابقة وعمل نماذج لها. ثم وضع برنامجاً علمياً للمعهد بأن يدرس الانثروبولوجيا والاثنولوجيا ويدرس اللغات وعلم الآثار وعلم الاجتماع والسكان والاحصاء ودراسة الاقتصاد البدائى، ويدرس التاريخ الافريقى وتاريخ الاستعمار. وقال بضرورة وجود قسم للتصوير والسينما، وأن تنظم دراسات وحلقات ومناقشات اسبوعية، وأن تكون للمعهد صلات بكل المعاهد الافريقية فى أوروبا وآسيا، وأن يهتم بالشباب الافريقى، وأن يخصص بعثات للافريقيين ويرعى طليعة شباب فى كل بقعة من افريقيا، وأن يقدم أبحاث دؤوية، وأن يكون له مجلة بلغات أوربية لاعطاء سمعة علمية للمعهد والجامعة، وأن يتبادل الاساتذة ويستعين بالأوربيين، وأن يكون تحضير الدكتوراة به ممكناً ⁽¹⁵⁰⁾. ويبدو أن

خطة العمل هذه قد أصبحت هي الخطة الرئيسية المعروضة على طاولة وزارة الخارجية المصرية، حيث حولها رئيس الوزراء مباشرة لها لاتخاذ ما يلزم طالما تعلق الأمر بالقارة الافريقية، حتى تخضع لمزيد من الدراسة والبحث. لهذا يمكن القول بأنها خطة عمل محيى الدين صابر أصبحت جاهزة التنفيذ لكنها ظلت منذ سنة 1954 تنتظر القرار لتفعيلها، ولا نعلم إن كانت قد توافقت هذه الخطة مع حلم عبدالناصر بايجاد معهد للدراسات الافريقية، أم أن عبدالناصر قد أطلع عليها قبل أن يصوغ حلمه بخصوص هذا المعهد.

المقترح الثانى، وهو خاص بتأسيس قسم للدراسات الافريقية داخل معهد السودان سنة 1953، فيبدو أن الاتجاه الافريقى لم يكن حتى سنة 1953 يأخذ اتجاهاً لتحويل معهد السودان إلى الدراسات الافريقية. فالتقرير الوارد فى ملفات مشروعات السودان بتاريخ 1953/6/17 عن امكانية تأسيس قسم للدراسات الافريقية بمعهد السودان خير دليل على ذلك. حيث يشير بوضوح إلى أن الاتجاه الافريقى فى ذلك الوقت كان هدفه أن تصبح الدراسات الافريقية قسماً داخل معهد السودان، ولم تناقش مسألة تحويل معهد السودان برمته لهذا الاتجاه. فيشير التقرير بأن خطة معهد السودان التى هدفها دراسة الحياة الاجتماعية والثقافية لوادى النيل أضيف لها تأسيس قسم للغويات^{١٥١}، واعتقد التقرير بأن تأسيس قسم جديد للدراسات الافريقية سيحقق الخطوة الأولى فى جعل القاهرة - لا لندن - مركزاً للدراسات الافريقية، ودراسات وادى النيل بصفة خاصة⁽¹⁵¹⁾. وبدا بوضوح أنه حين تم التفكير فى انشاء معهد الدراسات الافريقية كانت الوثائق المصرية تتطرق صراحة لمعهد الدراسات السودانية⁽¹⁵²⁾. وهذا يعنى أن الاتجاه الافريقى لم ينشأ مستقلاً بل نشأ مرتبطاً بمعهد السودان.

المقترح الثالث، حلم الرئيس جمال عبدالناصر، حينما تحدث عبدالناصر فى كتابه " فلسفة الثورة " سنة 1954 بأنه يحلم بأن يجد فى القاهرة معهداً افريقياً يزيل غموض القارة ويزرع الوعى بافريقيا، عكس هذا اهتماماً رسمياً واسعاً بافريقيا⁽¹⁵³⁾. بل بالنظر للنص الوارد عند عبد الناصر " ولسوف أظل أحلم باليوم الذى أجد فيه فى القاهرة معهداً ضخماً لافريقيا يسعى لكشف نواحي القارة أمام عيوننا، ويخلق فى عقولنا وعياً افريقياً مستنيراً، ويشارك مع كل العاملين من كل أنحاء الارض على تقدم شعوب القارة ورفاهيتها"⁽¹⁵⁴⁾، نتأكد لماذا ارتبط عند البعض تحويل معهد السودان للدراسات منذ تلك السنة. والمؤكد أن حلم عبدالناصر بوجود معهد افريقى بالقاهرة ناشئ من المعركة الدائرة بين الغرب والمستعمرات الافريقية ومحاولة اعادة تقسيم الخريطة الافريقية، فأراد من خلال هذا المعهد أن يقف على الذى يجرى أمامه فى افريقيا، حتى يمكنه المشاركة فى نهضة افريقيا⁽¹⁵⁵⁾.

ونتأكد عبر الوثائق بأن الإدارة المصرية حاولت فى تلك السنة تحويل حلم عبدالناصر إلى حقيقة، فأحدى الوثائق المصرية الموقعة من قبل عبدالفتاح حسن نائب وزير الدولة لشئون

السودان والمرسلة لرئيس مجلس الوزراء (جمال عبدالناصر) فى 11/11/1954 تقول بأنه أرفق مع الخطاب مذكرة بشأن معهد للشئون الافريقية، وأن التفكير فيه جاء تمشياً مع وضع مصر الجديد فى القارة الافريقية وتحقيقاً للأمنية التى عبر عنها الرئيس عبدالناصر فى كتاب فلسفة الثورة⁽¹⁵⁶⁾. وفى هذا الاطار نستطيع أن نفهم الخطاب المرسل من عبدالعزيز اسحق لنائب رئيس الدولة لشئون السودان مؤشراً ومحددأ للعبارة التى وردت فى كتاب فلسفة الثورة " بأن ترسل المذكرة بهذا المعنى " ⁽¹⁵⁷⁾.

وتشير المذكرة المرسلة لرئيس مجلس الوزراء فى 11/11/1954 من أن حلم الرئيس عبدالناصر بانشاء معهد للدراسات الافريقية سيصبح حقيقة، ومن أن الفكرة جاءت من ضرورة أن تنهض مصر برسالتها الافريقية والمسئولية الملقاة على عاتقها بوصفها حارسة القارة، بما يعد اقتباساً لنفس تعبير عبدالناصر فى فلسفة الثورة. حيث قالت بأن علاقة مصر بالسودان تجسد الامتداد المصرى فى افريقيا من الناحية التاريخية، وأنه لبناء سياسة مصر الافريقية بطريقة سليمة فلا بد من انشاء معهد للشئون الافريقية، ليقوم بدراسة المصالح المشتركة بين مصر والبلاد الافريقية والامور السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى المستعمرات الافريقية أمام الرأى العام المصرى باللغة العربية وباقلام الباحثين المصريين. وعبرت المذكرة بأن تلك الفكرة تتفق وأغراض حكومة الثورة، فالرئيس عبدالناصر ذكر بالحرف الواحد فى كتاب فلسفة الثورة " ولسوف ظل أحلم باليوم الذى أجد فيه فى القاهرة معهداً ضخماً لافريقيا وعندنا أن هذا اليوم قد جاء، وأن الحلم لابد أن ينقلب إلى حقيقة واقعة" ⁽¹⁵⁸⁾. وتعد اضافة المذكرة بأنه حرى بمصر كقوة عالمية تكافح الاستعمار والقاهرة كمركز لحركات التحرير أن ينشأ بها مثل هذا المعهد فى الوقت الذى انشأت فيه الدول المستعمرة - كبريطانيا وبلجيكا- معاهد مستقلة لدراسة شئون مستعمراتها منذ أمد غير قصير وتعمقت عنايتها بافريقيا، وأن بريطانيا تتوى أن تنظم دراسات فى الشئون الافريقية اسوة بمعهد الدراسات الاستعمارية التابع لجامعة لندن⁽¹⁵⁹⁾، كل ذلك يدل على أن حلم الرئيس عبدالناصر قد تبنته الإدارة المصرية منذ تلك السنة. لكن ملامح التوجة المصرى لافريقيا لم تبرز إلا سنة 1956، حيث أخذ التعبير عن أفكار الرئيس عبدالناصر يبدو واضحاً تجاه وسائل التأثير المصرى فى افريقيا⁽¹⁶⁰⁾.

ومع أن الأفكار التى راجت حول تحويل معهد السودان للدراسات الافريقية فى سنة 1956 يمكن ربطها باستقلال السودان فى بداية تلك السنة، إلا أن ما ذكرته جريدة الاهرام بتاريخ 1956/3/26 على لسان عزالدين فريد عميد معهد السودان " بأنه لا يمكن تحويل المعهد إلى معهد للدراسات الافريقية تحويلاً مطلقاً، إلا إذا زود باخصائيين فى النواحي المختلفة، من المدربين تدريباً عملياً فى الجهات التى يتخصصون فيها، من خلال ايفاد بعثات للجامعات الافريقية" ⁽¹⁶¹⁾، يدل على أن معهد السودان لم يتحول بعد للدراسات الافريقية تحويلاً كاملاً،

ليس تشبيهاً باسم السودان المستقل، بقدر ما هو مرتبط بعدم وجود كوادر مؤهلة للاتجاه الجديد. لهذا ظل اسم السودان يلاحق المعهد حتى أواخر الخمسينيات. فالقرار الوزاري رقم 965 بتاريخ 14 أغسطس 1958 يؤكد بأن درجة الدبلوم الممنوحة من المعهد لا زالت تحت مسمى " دبلوم معهد الدراسات السودانية" ⁽¹⁶²⁾، بل يبدو أن هذه الملاحقة لاسم السودان للمعهد قد ظلت حتى بداية الستينيات. فالعنوان البارز الذي تصدر مجلة آخر ساعة في صفحتها الحادية عشر في 6 سبتمبر 1961 " لماذا تترد جامعة القاهرة في انشاء معهد الدراسات الافريقية " ⁽¹⁶³⁾، يشير إلى أن تحول المعهد للاتجاه الافريقي الصرف لم يتم حتى سنة 1961، بما يدل على خطأ الاعتقاد السائد من قبل حول هذا التحول.

الخاتمة

** بمراجعة الوثائق والتقارير والمراسيم الخاصة بالمعهد كشفت الدراسة بأن معهد السودان، الذى سعت الإدارة المصرية لانشائه سنة 1947، سرعان ما تعرض لمشاكل متعددة: إدارية، تمويلية، ايجاد مبنى مستقل، توفير هيئة تدريس خاصة به، عدم القدرة على افتتاح العديد من الأقسام التى أعلن عنها، فبدا واضحاً أن عدم الاعداد المناسب لافتتاحه قد تسبب فى عدم قدرة المعهد على تحقيق الآمال التى حُمِّل بها، وعدم القدرة على تنفيذ الأهداف المصرية فى السودان.

** بينت الدراسة بأن المعهد وإن تساهل فى شروط قبول طلابه فى دفعاته الثلاث الأولى، إلا أنه سرعان ما عدل هذه الشروط سنة 1950، ثم قام بتعديلها مرة أخرى سنة 1954 بحيث بدا أنه لا يهتم بكم الطلاب، بقدر ما يهتم بكيفية اعدادهم.

****** قالت الدراسة بأنه كما تسبب تيار الاستقلال الصاعد فى السودان منذ بداية الاربعينيات، تسبب الاستقلال نفسه - سنة 1956- فى عدم الاهتمام بمعهد السودان، فلم تعد هناك حاجة إليه، حيث اتخذت خطوات فعلية فى توجيهه نحو الدراسات الافريقية.

****** رغم أن الدراسة صححت كثير من المفاهيم والاعتقادات المغلوطة المرتبطة بتحول المعهد للاتجاه الافريقى، ورغم أن الدراسة بينت كيفية بزوغ الاتجاه الافريقى داخله، إلا أنها لم تستطع أن تتبين ما إذا كانت هناك أهداف خارجية وراء سعى أحد قيادات السودان المرتبطة بمصر فى الالاحاح على الإدارة المصرية بضرورة تحويل المعهد نحو هذا الاتجاه.

هوامش الدراسة :-

(1) فاقتصر المؤلفات عما صدر عن مجمع فؤاد الاول (مجمع اللغة العربية) عنه وما كتبه محمد فخر الدين :- صفحات مختارة من جغرافية مصر والسودان ، القاهرة ، مطبعة العلوم، 1935. و ابراهيم عبده : فى السودان ، القاهرة ، مطبعة مجلتى 1936. و ابراهيم مصطفى الولىلى :- ما وراء خزان أسوان أو بلاد النوبة ، القاهرة، مطبعة الصباح ، 1927. و محمد حسين هيكل :- عشرة أيام فى السودان، القاهرة، المطبعة العصرية 1927. و محمد حامد محمد :- اكتشاف مصدر فيضان النيل، القاهرة ، المطبعة الرحمانية، 1939. و محمود عبدالهادى بيومى :- مصور النيل، مجموعة خرائط تفصيلية لاجزاء نهر النيل، القاهرة، مطبعة مصر، 1926. انظر عايدة ابراهيم نصير :- الكتب العربية التى نشرت فى الجمهورية العربية المتحدة (مصر) بين عامى 1926- 1940، القاهرة ، 1966.

(2) عمر طوسون :- بطولة الأورطة السودانية المصرية فى حرب المكسيك، مطبعة صلاح الدين ، الاسكندرية، 1933. و يوسف نحاس :- تقرير عن حالة السودان الاقتصادية والاجتماعية ، مطبعة مصر ، القاهرة، 1945. و محمد عطا المنان و عثمان ابراهيم الجيلى :- كتاب الدروس الدينية للمدارس السودانية ، مطبعة المعارف ، القاهرة، 1937. و بابكر بدرى :- المطالعة الوطنية للمكاتب الاولى بالسودان ، مطبعة المقتطف، القاهرة، 1925. انظر قائمة بالكتب والمراجع عن السودان ، وزارة الثقافة والارشاد القومى ، مطبعة دار الكتب، 1961.

(3) وكانت تلك الدراسات قبل سنة 1947 كالاتى : أحمد محب الدين ابراهيم:- اناشيد مصر والسودان ، مطبعة عطايا ، القاهرة، 1934. ولجنة السودان الدائمة بوزارة التجارة والصناعة:- أعمال البعثات المصرية واللجنة الدائمة للسودان من سنة 1935-1938 ، مطبة مصر، 1938. ونعوم شقير :- أمثال العوام فى مصر والسودان، مطبعة المعارف ، 1894. ونعوم شقير:- تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته، 3 أجزاء فى مجلد، مطبعة المعارف، القاهرة، د.ت. وعبدالله فكرى :- بحوث اقتصادية عن السودان، دار الطباعة المصرية، القاهرة، 1941. ومحاضرة فؤاد اباطة :- البعثة المصرية فى السودان سنة 1935، القاها فى الجمعية الزراعية، 1935. ومحمد حسين مخلوف :- اسبوعان مع على ماهر فى السودان، شركة فن الطباعة ، القاهرة ، 1941، وأنيس أحمد حسين:- تطور السودان السياسى، مطبعة المدرسة السعيدية، القاهرة ، 1946. والحكومة المصرية:- تعليمات خاص بالحملة فى السودان- قانون الحملة بالسودان، المطبعة الاميرية ، القاهرة، 1921. ويوسف نحاس:- تقرير عن حالة السودان الاقتصادية والاجتماعية ، مطبعة مصر، القاهرة، 1945. وكنتشنر :- تقرير عن المالية والادارة والحالة العمومية فى مصر والسودان سنة 1913، مطبعة المقطم، القاهرة، 1914. ومصطفى فهمى هداية:- ثورة السودان أو واقعة فاشودة، طنطا، 1942.وع.ج.أ.ب.:- حديث العريان عن أخلاق وعادات أهالى السودان ، مطبعة السعادة، القاهرة، 1932.ووليم جارستن :- الدليل فى موارد أعالي النيل، ترجمة ابراهيم منصور، القاهرة،(د.ت) . ومحمد أحمد محجوب :- الحكومة المحلية فى السودان، مصطفى البابى الحلبي، القاهرة، 1945. وثابت انطاكي:- دليل مصر والسودان، جزآن، جريدة مصر، القاهرة، 1905. وابراهيم عبدالمسيح:- دليل وادى النيل لعامى 1891-1892، القاهرة، د.ت .وانجلو ساماركو:- رحلة محمد على الى السودان 15 اكتوبر 1838- 15 مارس 1839 ، ترجمة طه فوزى ، القاهرة، 1940.ومحمد مهدى كركوكى:- رحلة مصر والسودان، مطبعة الهلال، القاهرة، 1914.و. مصلحة المعارف السودانية :- سبل كسب العيش فى السودان،مطبعة المعارف، القاهرة، 1941.وابراهيم فوزى:- السودان بين يدى غردون وكنتشنر، مطبعة الاداب والمؤيد ، القاهرة، 1919. وعبد الله حسين :- السودان من التاريخ القديم الى رحلة البعثة المصرية ، المطبعة الرحمانية بمصر ، 1935. وعبد الله حسين :- السودان القديم والجديد .. عرض تاريخى لثثون السودان منذ أقدم العصور إلى منتصف القرن العشرين ، مطبعة الشباب الحديثة ، القاهرة ، د.ت. وأحد الادباء :- السودان المصرى والانجليزى، مطبعة الاهرام، الاسكندرية، 1896. وسلاطين باشا النمساوى:- السيف والنار فى السودان، ترجمة عبدالقادر حمزة، مطبعة جريدة البلاغ، القاهرة، 1930.ويوسف صبرى :- السيف والنار فى فتح السودان، مطبعة القاهرة، القاهرة، 1930. واميل مكاريوس :- الدليل العام للقطر المصرى والسودان ، الطبعة الرابعة عشر ، مطبعة الدليل العام ، 1938. وأمين سامى باشا :- التعليم فى مصر فى سنتى 1914 - 1915 ، مطبعة دار المعارف بشارع الفجالة بمصر ، 1917. ومحمد فخرالدين:- صحف مختارة من جغرافية مصر والسودان المصرى، مطبعة العلوم، القاهرة، 1935. وجاد الله طانيوس:- الصيد فى غابات السودان، دار الطباعة الفنية، القاهرة، 1940. وباحث مطلع محزون:- ضحايا مصر فى السودان وخفايا السياسة الانجليزية، مطبعة صلاح الدين الكبرى، الاسكندرية، 1931. ومحمد ضيف الله بن محمد الجعلى الفضلى:- الطبقات من خصوص الاولياء والصالحين والعلماء والشعراء فى السودان، مطبعة صبيح، القاهرة، 1930. ومحمود طلعت:- غرائب الزمان فى فتح السودان، مطبعة الاسلام، القاهرة، 1896. وجرنفل:- فهرست تاريخ الحوادث فى السودان من سنة 1881 إلى سنة 1889، تعريب نجيب ايكاريوس، مطبعة المحروسة، القاهرة، 1891. وقانون تقرير المعاشات والمكافآت ونظام صرفها للموظفين وغيرهم من المستخدمين فى حكومة السودان، مطبعة المقطم، القاهرة، 1905. وأسعد حلبي:- قصية السودان، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1945. ويوسف السيد شرف الدين:- قلب وادى النيل، تعليق كمال محمود ابراهيم، القاهرة، د.ت. وجلال الدين الحمامصى:- ماذا فى السودان؟ بحث فى أحوال السودان السياسية الراهنة، دار المعارف، القاهرة، 1945. وعمر طوسون:- المسألة السودانية، مطبعة المستقبل، الاسكندرية، 1936. وعمر طوسون:- تاريخ مديريةية خط الاستواء المصرية من فتحها إلى ضياعها من سنة 1869-1889 ، مطبعة العدل، القاهرة، 1937.والمبارك ابراهيم:- تاريخ مدينة الخرطوم، مطبعة الشرق الاسلامية، القاهرة، د.ت. وعبدالرحمن الرافعى:- مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال- تاريخ مصر القومى من سنة 1882، مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة، 1942.وأحمد فؤاد:- مصر والسودان فى نظر العلم والتاريخ، وثائق علمية تاريخية لاتبات العلائق الوثيقة بين مصر والسودان، مطبعة النهضة، القاهرة، 1930. وحسن أحمد خليفة العبادى:- من زوايا التاريخ السودانى فى القرن التاسع عشر، مطبعة حلبي، القاهرة، 1941.وعبدالمجيد فتحى محمود:- النشأة الاولى، أو الخط العاشر، مأساة اجتماعية ادبية اخلاقية حديثة بين مصر والسودان، مطبعة الابتهاج، القاهرة، 1932.وابراهيم زكى:- نصائح مشروعات الرى الكبرى بمصر والسودان، مطبعة مصر، القاهرة، 1919.ومحمد عوض محمد:- نهر النيل، مطبعة مصر، القاهرة، 1930.وامام السعيد :- وحى الغاية، القاهرة، 1940. وتوتهل:- ماهى كلية غردون ، خطاب بمناسبة افتتاح الكلية الرسمى، 1945. وماك مايكل :- دخول العرب الى السودان، ترجمة منصور على حسيب، القاهرة، 1930. وحسن كمال:- تاريخ السودان القديم، مطبعة المقتطف، القاهرة، 1924.والحزب الوطنى:- ترجمة محمد شريف باشا وزير

السودان ومؤسس الحكم الدستوري في مصر (1826-1887) وأثره في النهضة القومية، مطبعة النهضة، القاهرة، 1933. وملخص من المجموعة الرسمية للجمعية الجغرافية، يوليو 1842:- الرحلة الاولى للبحث عن ينابيع البحر الابيض أو النيل الابيض، عربيها محمد مسعود، القاهرة، 1922. ومحمد أحمد الجابري:- في شان الله- أو تاريخ السودان كما يرويه أهله، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، 1947. ووفد السودان:- مأسى الانجليز في السودان، دار الشرق للنشر والطبع، القاهرة، 1946. ومحمد متولى :- العلاقة بين مصر والسودان سنة 1946، مجلة الشرق الجديد.

(4) هناك مؤلفات في سنة 1947 بعضها ارتبط بمسألة اثبات السيادة منها: مجموعة من الوثائق عن السودان ، مجلس الوزراء، المطبعة الاميرية ، 1947. وكذلك وزارة الخارجية:- مجموعة وثائق خاصة بمصر والسودان، المطبعة الاميرية ، القاهرة ، 1947. وكذلك رئاسة مجلس الوزراء :- مركز السودان الدولي. انظر قائمة بالكتب والمراجع عن السودان ، وزارة الثقافة والارشاد القومي ، مطبعة دار الكتب، 1961. وكذلك انظر، محمد فؤاد شكرى:- مصر والسيادة على السودان- الوضع التاريخي للمسألة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1947. ومحمد فؤاد شكرى:- الحكم المصرى فى السودان 1820-1885، دار الفكر العربى، القاهرة، 1947. ورئاسة مجلس الوزراء:- قضية السودان، المطبعة الاميرية، القاهرة، 1947. وأحمد يوسف:- قضية الوادى، أقوى بحث سياسى، مطبعة العلوم، القاهرة، 1947. وزهير جرانة:- الوضع القانونى للمسألة المصرية السودانية، مطبعة مصر، القاهرة، 1947. ووداد حسين حسنى:- مذكرة تاريخية عن مصر والسودان والملحقات، مجلس الوزراء، 1947. وأنور الجندى:- النيل لا يتجزأ - تاريخ الجنوب الحبيب ماضيه وحاضره ومستقبله، شركة الطباعة والنشر الاسلامية، القاهرة، 1947. ومكى شبيكة:- السودان فى قرن 1819-1919 ، لجنة التأليف والنشر، القاهرة، 1947. وعبدالحاميد محمد الاسكندرى :- قصة بريطانيا فى السودان ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الجلبى وأولاده بمصر، الطبعة الاولى ، القاهرة ، 1947. و محمد بن عبدالمجيد بن محمد السراج:- شقائق النعمان فى حياة المهدي ووقائع السودان، مطبعة عيسى الحلبي، القاهرة، 1947. وعزيز محمد حبيب:- وحدة وادى النيل، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، 1947.

(5) انشاء مبنى جديد لمعهد السودان، الاهرام ، 17/7/1952، ص 4.

(6) الشئون الثقافية للسودان بين وزارة المعارف ووكالة الوزارة لشئون السودان ، الاهرام ، 19/2/1953 ، ص 8 .

(7) حيث أقرت ارسال الدكتور سليمان حزين وعباس عمار من كلية الاداب بجامعة فؤاد الاول لاستيفاء بحثهما، وأن يصحب الرحلة عدد من الاساتذة المصريين الذين سيحاضرون فى السودان، مثل السباعى بيومى وشلتوت عبدالحاميد السيد، للمزيد انظر، لجنة العلاقات الثقافية بين مصر والسودان 18 يناير 1947 ، الجلسة الرابعة ، ملف القرارالوزارى بانشاء مكتب دائم للجنة العلاقات الثقافية بين مصر والسودان ، محفظة 3 / د ، محفوظات مجلس الوزراء ما بعد 1923، ص ص 1 ، 2 .

(8) دونالد مالكولم ريد :- دور جامعة القاهرة فى بناء مصر الحديثة ، ترجمة اكرام يوسف، سلسلة الوثائق، مكتبة الاسرة، 2007، ص 348.

(9) انشاء مبنى جديد لمعهد السودان، الاهرام ، 17/7/1952، ص 4.

(10) دونالد مالكولم ريد :- المرجع السابق ، ص ص 347 ، 348.

(11) Malcolm Ried,Donald:- Cairo University and The Making of Modern Egypt.P.198.

(12) عبدالحاميد محمد السكندرى :- قصة بريطانيا فى السودان ، ص 101 .

(13) الوقائع المصرية ، العدد 69، 11 يوليو 1946 ، ص 201.

(14) Sanderson , Passmor ,Lillian :- Education in the Southern Sudan : The Impact of Government – Missionary-Southern Sudanese Relationships Upon the Development of Education during the Condominium Period ,1898-1956 , African Affairs , ,Vol.79,No.315, April 1980, P.167.

(15) تقرير الخبير الاقتصادى لمصر فى السودان لحضرة صاحب المعالى وزير التجارة والصناعة فى 26 يوليو 1943 ، الحكومة الملكية المصرية ، ملف 2-3/5، محفظة 3 / د ، محفوظات مجلس الوزراء ما بعد 1923 ، ص ص 24 ، 28.

(16) سنة 1948 فى انتخابات الجمعية التشريعية التى اقتصر دخولها على الاحزاب الداعمة للفكرة الاستقلالية، للمزيد أنظر، Broadbent, P.B. :- Sudanese Self-Government, International Affairs (Royal Institute of International Affairs,1944) , Vol.30,No.3, (Jul.1954)PP.320-323.

(17) رودريك ماثيوز ، ماثا أكداى :- المرجع السابق، ص ص 89 ، 90.

- (18) أحمد عبدالدايم محمد حسين :- مصر والاسلام فى السودان ... دراسة وثائقية للفترة من 1936 الى 1956 ، المؤتمر الدولى :- الاسلام فى افريقيا ، 26-27 نوفمبر 2006 ، الكتاب السابع ، متفرقات.
- (19) السير جيمس روبرتسون :- السودان من الحكم البريطانى المباشر الى فجر الاستقلال ، ترجمة مصطفى عابدين ، دار الجيل ، بيروت ، 1996 ، ص ص 193 ، 194.
- (20) معهد البحوث والدراسات الافريقية فى سطور ، النشرة الثقافية ، العدد الثانى ، معهد البحوث والدراسات الافريقية ، جامعة القاهرة 1996 ، ص 10 وكذلك انظر ، معهد البحوث والدراسات الافريقية :- دليل الطالب بمناسبة مرور 60 سنة على تأسيس المعهد ، 2008 ، ص 6.
- (21) أحمد عوض :- تطور الدراسة بالمعهد ، مسيرة معهد البحوث والدراسات الافريقية ، فى حفل الخريجين بمناسبةيوبيل الذهبى لمعهد البحوث والدراسات الافريقية 1947 - 1997 ، مطبعة جامعة القاهرة ، مايو 1997 ، ص ص 1-4. وكذلك انظر ، معهد البحوث والدراسات الافريقية لمحة تاريخية ، معهد البحوث والدراسات الافريقية فى خمس سنوات ، مطبعة جامعة القاهرة ، مايو 1999 ، ص ص 16 ، 17. وكذلك انظر ، السيد فليفل : كلمة عميد المعهد ، دليل معهد البحوث والدراسات الافريقية ، عدد تذكارى بمناسبة صدور اللائحة التنفيذية الجديدة ومرور عشر سنوات على المنتدى الافريقى ، معهد البحوث والدراسات الافريقية ، مطبعة جامعة القاهرة ، 2005 ، ص ص 1 ، 3 .
- تغير اسمها إلى لجنة الشؤون الثقافية للسودان، وكان بها من جامعة فؤاد الاول أحمد عبدالسلام الكردانى بك سكرتير عام الجامعة وشفيق غربال وآخرين وبها أيضاً عبدالعزيز عبدالمجيد الذى كان استاذاً مساعداً بمعهد التربية للمعلمين وانتدب من الجامعة لادارة مكتب اللجنة الثقافية بوزارة المعارف. أنظر ، خطاب من الدكتور عبدالعزيز عبدالمجيد لحضرة صاحب الدولة محمود فهمى النقراشى باشا ، 10 مارس 1947 ، ملف القرارالوزارى بانشاء مكتب دائم للجنة العلاقات الثقافية بين مصر والسودان ، محفظة 3 / د ، محفوظات مجلس الوزراء ما بعد 1923.
- (22) لجنة العلاقات الثقافية بين مصر والسودان 18 يناير 1947 ، الجلسة الرابعة ، ملف القرارالوزارى بانشاء مكتب دائم للجنة العلاقات الثقافية بين مصر والسودان ، محفظة 3 / د ، محفوظات مجلس الوزراء ما بعد 1923 ، ص ص 1 ، 2.
- (23) نفسه.
- (24) انشاء مبنى جديد لمعهد السودان، الاهرام ، 17/7/1952، ص 4.
- (25) أحمد عوض :- المرجع السابق ، ص 1 .
- (26) قانون رقم 81 لسنة 1947 بتعديل المادة 14 من القانون رقم 42 لسنة 1927 بإعادة تنظيم جامعة فؤاد الاول بتاريخ 10 يوليو 1947 ، الوقائع المصرية ، العدد 65، 14 يوليو 1947 ، ص ص 1 ، 2.
- (27) مرسوم بانشاء معهد للدراسات السودانية بكلية الاداب فى جامعة فؤاد الاول بتاريخ 15 ديسمبر 1947 ، الوقائع المصرية ، العدد 116 ، 18 ديسمبر 1947 ، ص ص 3-5.
- وبمقارنته بمعهد مماثل أنشأ قبله بشهر نجد الفرق، فمرسوم انشاء معهد الدراسات الاحصائية بكلية التجارة بجامعة فؤاد الاول - على سبيل المثال-والذى صدر فى 10 سبتمبر 1947 - أى قبل صدور مرسوم معهد الدراسات السودانية - وقع عليه الملك ورئيس مجلس الوزراء بالنيابة (أحمد محمد خشبة) ووزير المعارف العمومية بالنيابة (على عبدالرازق)، انظر ، الوقائع المصرية ، العدد 86، 15 سبتمبر 1947 ، ص ص 2-3.
- (28) مرسوم 15 ديسمبر 1947 :- المرسوم السابق ، ص ص 3، 4.
- (29) نفسه ، ص ص 4 ، 5.
- (30) انشاء مبنى جديد لمعهد السودان، الاهرام ، 17/7/1952، ص 4.
- (31) شروط قبول الطلبة المستجدين بالمعاهد المستقلة التابعة لجامعة فؤاد الاول - معهد الدراسات السودانية- للعام الجامعى 1953/1954 ، الوقائع المصرية ، العدد 66 ، 15 أغسطس 1953 ، ص 11 .
- (32) المطالبة بـ125 الف جنيه لمعهد السودان ، الاهرام ، 23/6/1952.
- (33) معهد الدراسات السودانية يكرم وفود السودان، مديره يقول إن القاهرة عاصمة وادى النيل ، الاهرام 15/11/1952، ص 4.
- تأسس متحف اثولوجرافى فى المعهد فيما بعد، وكان عبارة عن هدية من تجميعات البكباشى يوسف حمد النيل بجنوب السودان، وكانت وزارة الدولة لشئون السودان قد اشترته وأهدته بعد ذلك الى المعهد. وكانت محتويات المتحف جميعاً معبأة فى صناديق خشبية كبيرة الحجم وعددها (26) صندوقاً وتضم مجموعة كبيرة من الادوات التى تستعمل فى الحياة اليومية فى السودان وخاصة فى الجنوب

- . وقد احتفظ بمحتويات هذا المتحف في السودان إلى أن جلت القوات المصرية عنه، ورأت وزارة شئون السودان تعميماً للفائدة أن تقدم محتويات هذا المتحف هدية إلى معهد الدراسات السودانية، انظر، معهد البحوث والدراسات الأفريقية: - دليل الطالب بمناسبة مرور 60 سنة على تأسيس المعهد، 2008، ص 29.
- (34) انشاء مبنى جديد لمعهد السودان، الاهرام ، 1952/7/17، ص 4.
- (35) مرسوم 15 ديسمبر 1947 :- المرسوم السابق ، ص ص3، 4.
- (36) صدر القانون رقم 113 لسنة 1950 وتضمنت اللائحة خمسة مواد أقرت من قبل مجلس الشيوخ والنواب، وصدق عليه الملك ووزير المعارف طه حسين ورئيس مجلس الوزراء بالنياية عثمان محرم ، انظر، قانون رقم 113 لسنة 1950 باللائحة الاساسية لمعهد الدراسات السودانية بجامعة فؤاد الاول، الوقائع المصرية ، العدد 79، 10 أغسطس 1950 ، ص 7.
- (37) صدر هذا القانون بتصديق من الملك فاروق ووزير المعارف طه حسين ورئيس مجلس الوزراء بالنياية عثمان محرم ، انظر، قانون رقم 149 لسنة 1950 باعادة تنظيم جامعة فؤاد الاول، الوقائع المصرية ، العدد 89، 11 سبتمبر 1950 ، ص ص 2، 4.
- (38) صدرت اللائحة الداخلية لمعهد الدراسات السودانية في 4 ديسمبر 1950 بقصر القبة بتوقيع الملك فاروق ومصطفى النحاس رئيس مجلس الوزراء وفؤاد سراج الدين وزير المعارف العمومية بالنياية، وصدرت بعد قرار مجلس جامعة فؤاد الاول ووزير المعارف العمومية وموافقة مجلس الوزراء ،وهى عبارة عن 16 مادة،وعبارة عن ثلاثة اقسام لتنظيم طريقة العمل والدراسة داخل المعهد، انظر، مرسوم باللائحة الداخلية لمعهد الدراسات السودانية بجامعة فؤاد الاول ، الوقائع المصرية ، العدد 115 ، 7 ديسمبر 1950 ، ص ص 2 ، 3 .
- (39) اللهم إلا إشارة لمبالغ قليلة (208 جنية فى ميزانية 1947/46 و 191 جنية (ميزانية 1948/47) تحت بند مصروفات غير منظورة ونفقات تمثل الجامعة فى المؤتمر الافريقى لدراسات ما قبل التاريخ، للمزيد انظر، قانون رقم 170 لسنة 1951 باعتماد الحساب الختامى لجامعة فؤاد الاول لسنة 1947/46 ومشروع قانون 171 لسنة 1951 لاعتماد حساب 1948/47 ، للمزيد انظر الوقائع المصرية ، العدد 88، 11 أكتوبر 1951 ، ص ص 28-30.
- (40) قرار وزارى رقم 357 ، الوقائع المصرية ، العدد 71 ، 16 أغسطس 1951 ، ص ص 21-23.
- (41) مرسوم باللائحة الداخلية لكلية الاداب بجامعة فؤاد الاول ، الوقائع المصرية ، العدد 28 ، 29 مارس 1951 ، ص 8 .
- (42) مرسوم بقانون رقم 234 لسنة 1952، الوقائع المصرية، العدد 142 مكرر " غير اعتيادى" ، 18 أكتوبر 1952، ص 2.
- (43) اهتمام امريكا بالقارة المظلمة ، بعثة من جامعة مصرية الى جنوب السودان ، الاهرام ، 1952/6/22.
- (44) المطالبة بـ125 الف جنية لمعهد السودان ، الاهرام ، 1952/6/23.
- (45) مرسوم بقانون 21 لسنة 1953 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 149 لسنة 1950 باعادة تنظيم جامعة فؤاد الاول، الوقائع المصرية ، العدد 3 مكرر " غير اعتيادى " ، 8 يناير 1953 ، ص 2 .
- (46) مرسوم بقانون 9 لسنة 1953 بوقف العمل مؤقتاً بأحكام المادتين 14 و 15 من القانون رقم 149 لسنة 1950 باعادة تنظيم جامعة فؤاد الاول، الوقائع المصرية ، العدد الاول مكرر " غير اعتيادى " ، أول اكتوبر 1953 ، ص 7 .
- (47) مرسوم بقانون 234 لسنة 1952 بتعديل بعض أحكام القانون 134 لسنة 1950 باللائحة الاساسية لكلية الاداب بجامعة القاهرة ، الوقائع المصرية ، العدد 142 مكرر " غير اعتيادى " ، 18 اكتوبر 1952 ، ص 2 .
- (48) مرسوم بتعديل بعض أحكام اللائحة الداخلية لكلية الاداب بجامعة فؤاد الاول، الوقائع المصرية ، العدد 143 ، 20 اكتوبر 1952 ، ص ص 4، 5 .
- (49) مذكرة بشأن انشاء معهد للشئون الافريقية بالقاهرة ، 1954/11/11 ، ملف 2 ، كود 0078-033567 محافظة 53 ، فيلم 26 ، سرى جديد ، خارجية .
- (50) قانون رقم 611 لسنة 1954 باللائحة الاساسية لكلية الاداب بجامعة القاهرة ، الوقائع المصرية ، العدد 92 مكرر " غير اعتيادى " ، 18 نوفمبر 1954 ، ص ص 3 ، 4 .
- (51) قانون رقم 442 لسنة 1955 باللائحة الاساسية لكلية الاداب بجامعة القاهرة ، الوقائع المصرية ، العدد 71 مكرر ، 15 سبتمبر 1955 ، ص ص 13-15 .
- (52) قرار باعتماد اللائحة الاساسية لكلية الاداب بجامعة القاهرة ، الوقائع المصرية ، العدد 71 مكرر ، 15 سبتمبر 1955 ، ص ص 47 ، 48 .
- (53) اللائحة الداخلية لكليات الاداب ، مناهج الدراسة ونظام الامتحانات للماجستير والدكتوراة ، الاهرام ، 1956/10/3 ، ص 3.

- (54) قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم 345 لسنة 1956 فى شأن تنظيم الجامعات المصرية، الوقائع المصرية، العدد 76 مكرر " غير اعتيادى" ، 20 سبتمبر 1956 ، ص ص 12 ، 13 .
- (55) مرسوم 15 ديسمبر 1947 :- المرسوم السابق ، ص 4.
- (56) مرسوم بتعيين مدير عام لجامعة فؤاد الاول، الوقائع المصرية، العدد 112 ، 4 ديسمبر 1947 ، ص 2 .
- (57) وموافقة وزارة المعارف على زيادة مبلغ الـ 400 جنية على الميزانية المخصصة كان بغرض جمع آثار المصريين الذين عملوا هناك وذكرياتهم والاتصال بالاحياء منهم والحصول على مذكراتهم، وجمع ما لديهم من معلومات وصور ووثائق والعمل على تبويبها وطبع ما يصلح منها للطبع والنشر، للمزيد انظر، الدراسة والبحوث السودانية ، السودان الجديد ، الخميس 6 يناير 1949 ، العدد 681.
- (58) مرسوم بانشاء كراسى فى جامعة فؤاد الاول ، الوقائع المصرية ، العدد 27 ، 26 مارس 1951 ، ص ص 5 ، 6.
- (59) القرار الوزارى 380 بمنح دبلوم الدراسات السودانية ، الوقائع المصرية، العدد 115 ، 17 ديسمبر 1951 ، ص 24.
- (60) قرار وزارى رقم 662 بمنح درجة دبلوم الدراسات السودانية ، الوقائع المصرية ، العدد 20 ، 11 مارس 1954 ، ص 11.
- (61) أمر بتعديل تأليف الوزارة ، الوقائع المصرية ، العدد 69 مكرر ، 31 أغسطس 1954 ، ص 69.
- (62) مرسوم باطلاق اسم وزارة التربية والتعليم على وزارة المعارف العمومية، الوقائع المصرية ، العدد 71 ، 6 سبتمبر 1954.
- (63) وزراء التعليم فى مصر وابرز انجازاتهم 1837 -1979 ، الجزء الثانى ، المركز القومى للبحوث التربوية ، القاهرة ، 1980 ، ص 141.
- (64) القرار الوزارى رقم 693 و 694 و 695 بمنح درجة دبلوم الدراسة العليا من جامعة القاهرة ودرجة الليسانس فى الحقوق ، الوقائع المصرية ، العدد 12 ، 10 فبراير 1955 ، ص ص 26 ، 27 ، 31 .
- (65) مرسوم 15 ديسمبر 1947 :- المرسوم السابق ، ص ص 4 ، 5.
- (66) مرسوم بتعيين مدير عام لجامعة فؤاد الاول ، الوقائع المصرية ، العدد 112 ، 4 ديسمبر 1947 ، ص 2 .
- (67) مرسوم بتعيين مديرين لجامعات القاهرة والاسكندرية وابراهيم ، الوقائع المصرية ، العدد 74 ، 16 سبتمبر 1954 ، ص 3.
- (68) دونالد مالكولم ريد :- المرجع السابق .
- (69) مرسوم 15 ديسمبر 1947 :- المرسوم السابق ، ص 4.
- (70) قانون رقم 149 لسنة 1950 باعادة تنظيم جامعة فؤاد الاول، الوقائع المصرية، العدد 89 ، 11 سبتمبر 1950 ، ص ص 2 ، 4.
- ♥ محمد عوض محمد، هو استاذ الجغرافيا الشهير الذى عرف بشجاعته وبأدبه العالى ويحبه للادب والجامعة ، وتضامن مع طه حسين حين فصل من الجامعة ويحكى ابراهيم عبده عنه " استسلم اساتذة الجامعة للمصير الذى وصلت اليه جامعتنا فيما خلا الدكتور محمد عوض ، فكان الى جانب طه حسين فى محتته فنقلوه اساتذا فى مدرسة التجارة العليا، اما بقية القافلة من الاساتذة والمدرسين فقد سارت مع الاحداث تنتفج كأن الجامعة لم تمس بسوء وكان حرمتها لم يعتد عليها أحد"، انظر، محمد الجوادى:- فى حدائق جامعة القاهرة ، مذكرات الخريجين الاوائل لجامعة القاهرة 1930-1940، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2007، ص 224. وهو ايضا من الاسماء الشهيرة التى كتبت فى مجلة الكاتب المصرية وهى مجلة تملكها عائلتي يهوديتين هما عائلة هرارى وعائلة شيكوريل المصريتين ذائعتى الصيت، للمزيد انظر، نبيل عبدالحميد سيد أحمد :- الحياة الاقتصادية والاجتماعية لليهود فى مصر 1947-1956 ، مكتبة مديولى، 1991 ، ص 150 .
- (71) موقعاً بأمر وصى العرش محمد عبدالمنعم ورئيس مجلس الوزراء محمد نجيب ووزير المعارف العمومية اسماعيل محمود القباني ، انظر ، مرسوم بتعيين مدير لجامعة الاسكندرية، الوقائع المصرية ، العدد 6 ، 19 يناير 1953 ، ص 3 .
- (72) السعيد البدوى : تقديم ، مسيرة معهد البحوث والدراسات الافريقية، فى حفل الخريجين بمناسبة اليوبيل الذهبى لمعهد البحوث والدراسات الافريقية 1947 - 1997 ، مطبعة جامعة القاهرة ، مايو 1997 .
- (73) تمثيل جامعة فؤاد فى 6 مؤتمرات ، الاهرام 1952/6/23 .
- (74) معهد الدراسات السودانية يكرم وفود السودان، مديره يقول أن القاهرة عاصمة وادى النيل ، الاهرام 1952/11/15، ص 4.
- (75) خطاب من السفير محمود صالح الفلكى سفير مصر ببوايس الى السيد السفير وكيل الخارجية فى 8 يونيو 1955 ، ملف هيئة التربية والتعليم والثقافة (اليونسكو) رقم 1/153/139 ، محفظة 495، سرى جديد ، خارجية .

- (76) مذكرة بتاريخ 1955/11/3 ، ملف هيئة التربية والتعليم والثقافة (اليونسكو) رقم 1/153/139 ، محفظة 495، سرى جديد ، خارجية.
- (77) مذكرة مقدمة للسيد وزير التربية والتعليم من محمد عوض محمد ممثل مصر فى المجلس التنفيذى لليونسكو، ملف هيئة التربية والتعليم والثقافة (اليونسكو) رقم 1/153/139 ، محفظة 495، سرى جديد ، خارجية ، ص ص 1-3 .
- (78) بدليل ما ذكرته إحدى الوثائق بأن مجلس جامعة الدول العربية قد ذكر فى جلسة 1958/10/18 انه سبق أن رشح الاستاذ الدكتور محمد عوض لعصوية المجلس التنفيذى ، انظر ، ملف هيئة التربية والتعليم والثقافة (اليونسكو) رقم 1/153/139 ، محفظة 495، سرى جديد ، خارجية .
- (79) وخير مثال الاجتماع الذى عقده مع وزير التربية والتعليم صباح يوم 5 اكتوبر 1958 وحضر الاجتماع الدكتور عبدالعزيز القوصى المستشار الفنى للوزارة، انظر ، وزير التربية والتعليم يجتمع بالدكتور محمد عوض محمد ، يومية التربية والتعليم، الاحد 5 اكتوبر 1958.
- (80) عمداء المعهد ، مسيرة معهد البحوث والدراسات الافريقية، فى حفل الخريجين بمناسبة اليوبيل الذهبى لمعهد البحوث والدراسات الافريقية 1947 – 1997 ، مطبعة جامعة القاهرة ، مايو 1997 .
- (81) الاثار العلمية لاعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة ، مطبعة جامعة القاهرة ، مايو 1958 ، ص ص 37 ، 113 ، 114.
- (82) تحويل معهد السودان للدراسات الافريقية ، الاهرام ، 1956/3/26 ، ص 5 .
- (83) عمداء المعهد ، مسيرة معهد البحوث والدراسات الافريقية، فى حفل الخريجين بمناسبة اليوبيل الذهبى لمعهد البحوث والدراسات الافريقية 1947 – 1997 ، مطبعة جامعة القاهرة ، مايو 1997 .
- (84) نقل الدكتور عزالدين فريد الاستاذ بكلية التجارة استاذاً لكرسى الجغرافيا بكلية الاداب (معهد الدراسات السودانية)، النشرة الرسمية لجامعة القاهرة، العدد رقم 3 ، السنة الاولى، يوليو 1955 ، ص 8 .
- (85) تحويل معهد السودان للدراسات الافريقية ، الاهرام ، 1956/3/26 ، ص 5 .
- (86) حيث كان من المشهود لهم بأنهم يحرضون الطالبات خصيصاً على التزام الحشمة محافظة على شعور زملائهم الطلاب، انظر، خليفة السيد جلال فى جامعة القاهرة، آخر ساعة ، العدد 120 ، 23 أكتوبر 1957 ، ص 11.
- (87) مرسوم 15 ديسمبر 1947 :- المرسوم السابق ، ص 4.
- (88) نفسه.
- (89) قانون رقم 149 لسنة 1950 باعادة تنظيم جامعة فؤاد الاول، الوقائع المصرية ، العدد 89 ، 11 سبتمبر 1950 ، ص ص 2، 4.
- (90) مرسوم 15 ديسمبر 1947 :- المرسوم السابق ، ص ص 4 ، 5.
- (91) قانون رقم 113 لسنة 1950 باللائحة الاساسية لمعهد الدراسات السودانية بجامعة فؤاد الاول، الوقائع المصرية ، العدد 79 ، 10 أغسطس 1950 ، ص 7.
- (92) مرسوم باللائحة الداخلية لمعهد الدراسات السودانية بجامعة فؤاد الاول ، الوقائع المصرية ، العدد 115 ، 7 ديسمبر 1950 ، ص ص 2 ، 3 .
- (93) شر وط قبول الطلبة المستجدين بالمعاهد المستقلة التابعة لجامعة فؤاد الاول - معهد الدراسات السودانية- للعام الجامعى 1954/1953 ، الوقائع المصرية ، العدد 66 ، " 15 أغسطس 1953 ، ص 11 .
- (94) قرار باللائحة الاساسية لكلية الاداب بجامعة القاهرة ، الوقائع المصرية ، العدد 92 مكرر "أ" غير اعتيادى ، 18 نوفمبر 1954 ، ص 10 .
- (95) قانون رقم 611 لسنة 1954 :- القانون السابق ، ص 6 .
- (96) قانون رقم 442 لسنة 1955 :- القانون السابق ، ص ص 13-15 .
- (97) مرسوم 15 ديسمبر 1947 :- المرسوم السابق ، ص ص 3 ، 4.
- (98) قانون رقم 113 لسنة 1950 :- القانون السابق ، ص 7.
- (99) انشاء مبنى جديد لمعهد السودان، الاهرام ، 1952/7/17، ص 4.
- (100) قانون رقم 611 لسنة 1954 :- القانون السابق ، ص 6 .
- (101) قانون رقم 442 لسنة 1955 :- القانون السابق ، ص ص 13-15 .

- (102) تأسس معهد اللغات الشرقية بالمرسوم الصادر فى 28 سبتمبر سنة 1939 ، للمزيد انظر مرسوم بتخفيض الرسوم الجامعية بأقسام الدراسات العليا بجامعة فؤاد الاول ، الوقائع المصرية ، العدد 104 ، 17 نوفمبر 1947 ، ص ص 4 ، 5 .
- (103) مرسوم 15 ديسمبر 1947 :- المرسوم السابق ، ص 4 .
- (104) قرار باعتماد لائحة النظام الدراسى والتأديبى لطلاب الجامعات، الوقائع المصرية ، العدد 83 ، 18 أكتوبر 194 ، ص ص 3 ، 9 .
- (105) مرسوم 15 ديسمبر 1947 :- المرسوم السابق ، ص ص 4 ، 5 .
- (106) مرسوم باللائحة الداخلية لمعهد الدراسات السودانية بجامعة فؤاد الاول ، الوقائع المصرية ، العدد 115 ، 7 ديسمبر 1950 ، ص 3 .
- (107) نفسه .
- (108) قرار باللائحة الاساسية لكلية الاداب بجامعة القاهرة ، الوقائع المصرية ، العدد 92 مكرر " أ " غير اعتيادى ، 18 نوفمبر 1954 ، ص 10 .
- (109) والاقسام التى اشارت لها المادة السابعة من المرسوم هي 1- قسم التاريخ والاثار ، 2- قسم الجغرافيا والانثروبولوجيا ، 3- قسم اللغات واللهجات ، 4- قسم الاقتصاد والتجارة ، 5- قسم الزراعة والغابات ، 6- قسم علوم الحياة ، 7- قسم الجيولوجيا ، 8- قسم الدراسات المائية والارضية (الجيوفيزيكا) ، 9- قسم القانون ، مرسوم بانشاء معهد للدراسات السودانية بكلية الاداب فى جامعة فؤاد الاول بتاريخ 15 ديسمبر 1947 ، الوقائع المصرية ، العدد 116 ، 18 ديسمبر 1947 ، ص 4 .
- (110) قانون رقم 113 لسنة :- القانون السابق ، ص 7 .
- (111) مرسوم باللائحة الداخلية لمعهد الدراسات السودانية بجامعة فؤاد الاول ، الوقائع المصرية ، العدد 115 ، 7 ديسمبر 1950 ، ص ص 2 ، 3 .
- (112) وهى التاريخ والاثار والجغرافيا والانثروبولوجيا واللغات واللهجات والاقتصاد والتجارة والزراعة والغابات وعلوم الحياة والجيولوجيا والصحراوات والدراسات المائية والارضية (الجيوفيزيكا) والقانون وطب المناطق الحارة، انظر ، قانون رقم 611 لسنة 1954 :- القانون السابق ، ص 6 .
- (113) قرار باللائحة الاساسية لكلية الاداب بجامعة القاهرة ، الوقائع المصرية ، العدد 92 مكرر " أ " غير اعتيادى ، 18 نوفمبر 1954 ، ص 10 .
- (114) قانون رقم 442 لسنة 1955 :- القانون السابق ، ص ص 13-15 .
- ♥ فأشارت المادة 16 بأن السنة الاولى يدرس بها 6 مواد هي تاريخ كشف القارة الافريقية وتقسيمها واستعمارها ، وتاريخ انتشار الثقافة العربية والاسلامية فى افريقية ، والجغرافية العامة لافريقيا، والسلالات والجماعات الافريقية، والامراض المتوطنة فى افريقيا ، وقاعة بحث، ولكل مادة درسين فى الاسبوع.
- (115) الجدول المشار اليه فى المادة 19 من اللائحة الداخلية لكلية الاداب جامعة القاهرة بتوزيع مواد الدراسة بمعهد الدراسات السودانية ، الوقائع المصرية ، العدد 71 مكرر ، 15 سبتمبر 1955 ، ص 66 .
- (116) قرار رئيس الجمهورية رقم 216 لسنة 1956 ، اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات المصرية ، مطبعة جامعة القاهرة ، 1956 ، ص 66 .
- (117) دبلوم معهد الدراسات الافريقية ، الوقائع المصرية ، العدد 76 مكرر " ب " غير اعتيادى ، 23 ديسمبر 1956 ، ص 33 .
- (118) الوقائع المصرية ، العدد 76 مكرر " ب " غير اعتيادى ، 23 ديسمبر 1956 ، ص 204 .
- (119) تحويل معهد السودان للدراسات الافريقية ، الاهرام ، 1956/3/26 ، ص 5 .
- (120) مرسوم 15 ديسمبر 1947 :- المرسوم السابق ، ص 4 .
- (121) مرسوم باللائحة الداخلية لمعهد الدراسات السودانية بجامعة فؤاد الاول ، الوقائع المصرية ، العدد 115 ، 7 ديسمبر 1950 ، ص ص 2-4 .
- (122) صدر بتوقيع الملك فاروق ورئيس مجلس الوزراء بالنيابة (عثمان محرم) ووزير المعارف (طه حسين)، انظر ، مرسوم بانشاء كرسي للجغرافيا والانثروبولوجيا وآخر لتاريخ السودان وأثاره بمعهد الدراسات السودانية فى جامعة فؤاد الاول ، الوقائع المصرية ، العدد 89 ، 1 سبتمبر 1950 ، ص 11 .
- (123) مرسوم بانشاء كراسى فى جامعة فؤاد الاول ، الوقائع المصرية ، العدد 27 ، 26 مارس 1951 ، ص ص 5 ، 6 .

(124) عبدالفتاح عبدالصمد منصور :- العلاقات المصرية السودانية فى ظل الاتفاق الثنائى 1899-1924، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1993 ، ص 5 .

(125) لجنة العلاقات الثقافية بين مصر والسودان 18 يناير 1947 ، الجلسة الرابعة ، ملف القرار الوزارى بإنشاء مكتب دائم للجنة العلاقات الثقافية بين مصر والسودان ، محفظة 3 / د ، محفوظات مجلس الوزراء ما بعد 1923، ص 1 ، 2.

♥ ولد عبدالعزيز كامل بالاسكندرية فى 29 يناير 1919 وحصل على ليسانس الجغرافيا سنة 1940 ثم حصل على دبلوم معهد التربية العالى بعد عام واحد (1941) وبعدها بعشر سنوات حصل على دبلوم معهد الدراسات السودانية (1951) ثم بعدها بست سنوات حصل على الدكتوراه مع مرتبة الشرف من جامعة القاهرة 1957 ونقل استاذاً مساعداً بكلية الاداب جامعة القاهرة سنة 1963 واختير نائبا لوزير الاوقاف مارس 1968 واستاذاً غير متفرغ بآداب القاهرة 1968 وفى اكتوبر 1968 أصبح وزيراً للاوقاف، وظل فى منصبه حتى وفاة عبدالناصر، وظل وزيراً للاوقاف طيلة عهد الوزارات الاربع التى شكلها الدكتور محمود فوزى فى عهد السادات. وحينما شكل عزيز صدقى وزارته فى يناير 1972 خرج من الوزارة وخلفه فيها الشيخ عبدالحليم محمود فى مارس 1973 فى الوزارة العمالية وعاد ثانية وزيراً لها ونائبا لرئيس الوزراء للشئون البلدية . والحوار الذى دار بينه وبين حمزة البسيونى خلال نوفمبر 1954 حينما اعتقل يشير الى انه كان يعمل فى معهد الدراسات السودانية، فحينما سأله حمزة البسيونى اين تعمل ، فاجاب جامعة القاهرة ، معهد الدراسات الافريقية، للمزيد انظر، محمد الجوادى :- المرجع السابق ، ص ص 9 ، 35 ، 89 .

(126) حيث قضى القانون رقم 508 لسنة 1954 باعادة تنظيم الجامعات المصرية بالنسبة لمرتبات أعضاء هيئة التدريس بأن الاستاذ ذو الكرسى راتبه ما بين 900-1500 جنية سنويا بعلاوة 72 جنية كل سنتين لمدة فترتين ثم 100 جنية كل سنتين بعد ذلك. أما الاستاذ المساعد فراتبه ما بين 720-1080 جنية سنويا بعلاوة 60 جنية كل سنتين. أما المدرس فراتبه ما بين 480-900 جنية سنويا بعلاوة 36 جنية كل سنتين لمدة ثلاث سنوات ثم 48 جنيها كل سنتين . فى حين يحصل المعيدون على 180 تزداد الى 240 جنية بعد سنتين بعلاوة دورية ثلاثون جنيها كل سنتين الى ان يصل المرتب الى 420 جنية. أما بالنسبة للاستاذ غير المتفرغ فراتبه 300 فى السنة اذا كان مقيماً فى مقر الجامعة و400 جنية فى السنة اذا كان مقيماً خارج مقر الجامعة وفى كلتا الحالتين لا يتقاضى أية نفقات ، للمزيد انظر، قانون رقم 508 لسنة 1954 باعادة تنظيم الجامعات المصرية ، الوقائع المصرية ، العدد 76 مكرر (ب) " غير اعتيادى" ، 6 سبتمبر 1954، ص ص 3 ، 12.

(127) حيث قضى قانون تنظيم الجامعات لسنة 1956 بأن الاستاذ ذو الكرسى يحصل على راتب ما بين 900-1500 جنية سنويا بعلاوة 72 جنية كل سنتين لمدة فترتين ثم 100 جنية كل سنتين بعد ذلك. أما الاستاذ المساعد فراتبه ما بين 720-1080 جنية سنويا بعلاوة 60 جنية كل سنتين. أما المدرس فراتبه ما بين 480-900 جنية سنويا بعلاوة 36 جنية كل سنتين لمدة ثلاث سنوات ثم 48 جنيهاص كل سنتين بعد ذلك. فى حين يحصل المعيدون على 180 تزداد الى 240 جنية بعد سنتين بعلاوة دورية ثلاثة جنيها الى ان يصل المرتب الى 420 جنية. أما بالنسبة للاستاذ غير المتفرغ فراتبه 300 فى السنة اذا كان مقيماً فى مقر الجامعة و400 جنية فى السنة اذا كان مقيماً خارج مقر الجامعة وفى كلتا الحالتين لا يتقاضى أية نفقات، للمزيد انظر، جدول المرتبات والمكافآت حسب قانون تنظيم الجامعات لسنة 1956 ، الوقائع المصرية ، العدد 76 مكرر " غير اعتيادى" ، 20 سبتمبر 1956 ، ص 42.

(128) اهتمام امريكا بالقارة المظلمة ، بعثة من جامعة مصرية الى جنوب السودان ، الاهرام ، 1952/6/22.

(129) ملف 1 رقم 14 سرى عام 1953 ، الاقتراحات ، محفظة 737 ، سرى جديد ، ارشيف الخارجية، ص 2.

(130) انشاء مبنى جديد لمعهد السودان، الاهرام ، 1952/7/17، ص 4.

(131) حيث كتب الشاطر بصيلى عبدالجليل :- تاريخ المواصلات فى السودان وادى النيل ، مطبعة كوستانتوسماس، القاهرة، 1950. وكذلك عمر اسحاق وأخريين :- التحفة السودانية للمدارس الاميرية السودانية ، مطبعة هندية، القاهرة، 1947. انظر قائمة بالكتب والمراجع عن السودان ، وزارة الثقافة والارشاد القومى ، مطبعة دار الكتب، 1961.

♥ وتضمن الحصر الدراسات الآتية:- محمد عبدالفتاح ابراهيم :- سياسة تنظيم الادارة والحكم فى السودان 1899-1952 ، رسالة دبلوم غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الافريقية ، جامعة القاهرة ، 1953 . والمطالعة الجديدة لتلاميذ السنة الرابعة الاولى بمدارس السودان، شعبة اللغة العربية ببخت الرضا، دار المعارف، القاهرة، 1948. وتقرير عن التعليم فى مصر فى العام الدراسى 1948 - 1949 ، وزارة المعارف ، المراقبة العامة للبحوث الفنية والمشروعات ، المطبعة الاميرية بالقاهرة ، 1949. وفؤاد مرسى:- النقود والبنوك فى مصر والسودان، مجموعة محاضرات، القاهرة، 1955. وحسن محمد جوهر وآخر :- مصر والسودان والبلاد ذات الصلة بمصر، وزارة التربية والتعليم، القاهرة، 1956. وأحمد زكى موسى هيكل:- اقتصاديات السودان، القاهرة، 1953. وسعد الدين

الزبير - امبراطورية رايح الزبير ، مذابح الاستعمار الفرنسى فى السودان ، مطابع فؤاد، القاهرة، 1953. ومحمد صبرى:- الامبراطورية السودانية فى القرن التاسع عشر، مطبعة مصر، القاهرة، 1948. ومصطفى محمد أغا:- أين الطريق لحل مشاكل الساعة(بها جزء عن مشكلة السودان والسودنة)، مطبعة الحقائق، القاهرة، 1948. وعبدالله الطيب:- الاحاجى السودانية، جزآن، دار المعارف، القاهرة، 1955. وعبدالمجيد عابدين :- تاريخ الثقافة العربية فى السودان منذ نشأتها الى العصر الحديث، مطبعة الشيكشى، القاهرة، 1953. وسعد ماهر حمزة:- التنمية الاقتصادية فى السودان - امكانياتها ومشاكلها المالية(نقد وتحليل)، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة، 1956. وتوفيق محمد خليفة:- الحياة فى السودان بين الغابة والحضر، دار المعارف، القاهرة، 1952. والشاطر بصيلى عبدالجليل:- دراسات تاريخية سودانية- معالم تاريخ السودان وادى النيل من القرن العاشر الى القرن التاسع عشر الميلادى، مطبعة ابو فاضل، القاهرة، 1955. وجمعية شئون الشرق الاوسط:- دراسات فى السودان واقتصاديات الشرق الاوسط، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1951. ويوسف نحاس:- ذكريات السودان، المطبعة العصرية، القاهرة، 1955. ومحمد شاهين حمزة:- رحلة الى السودان، مطبعة الرغائب، القاهرة، 1955. ومحمد نجيب :- رسالة عن السودان، المطبعة الاميرية، القاهرة، 1954. وسعد الدين الزبير:- الزبير باشا رجل السودان، شركة استاندر، القاهرة، 1952. وعبدالحاميد ابراهيم عبدالرحمن:- الزعيم على عبداللطيف باعث النهضة السودانية، مطبعة الفجالة الجديدة، القاهرة، 1950. وادارة الصحافة بوكالة السودان بالقصر الجمهورى:- السودان، رئاسة الجمهورية، القاهرة، 1955. ومصلحة الاستعلامات:- السودان، مصلحة الاستعلامات، القاهرة، 1955. ورئاسة مجلس الوزراء:- السودان من 13 فبراير سنة 1841 الى 12 فبراير 1953، المطبعة الاميرية، القاهرة، 1953. ومحمد فؤاد شكرى :- مصر والسودان تاريخ وحدة وادى النيل السياسية فى القرن التاسع عشر 1820-1899 ، القاهرة ، 1957 . وعثمان جاد الله النذير:- السودان بين الحاضر والمستقبل، دار الوفاء للطباعة، القاهرة، 1954. ومحمد عوض محمد:- السودان الشمالى - سكانه وقيانله ، لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، 1956. وصالح مرسى:- السودان فى القرن العشرين - توجيهات ونصائح عمالية، دار اتحاد الشرق للدعاية والشئون العمالية، القاهرة، 1954. وأبو القاسم محمد بدوى:- الشعاعان المتشابهان - الشابى والتيجانى، دار المعارف، القاهرة، 1954. ويحىى عبدالقادر:- شخصيات من السودان - أسرار وراء رجال، مطبعة مصر، القاهرة، 1952. ومحمد عبدالرحيم:- الصراع المسلح على الوحدة فى السودان أو الحقيقة عن حوادث سنة 1924، مطبعة كلوت بك، القاهرة، 1951. ومحمد حسين هيكى:- عشرة أيام فى السودان، مطابع جريدة المصرى، القاهرة، 1949. والصائم محمد ابراهيم:- الفاكهة المحرمة - جنوب السودان، مطبعة الرياضة البدنية، القاهرة، 1950. وحسن جوهر :- فى ربوع السودان وربوع اخرى، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، 1950. وجبلى عبدالرحمن وتاج السر:- قصائد من السودان، دار الفكر، القاهرة، 1956. ومصطفى منيب:- قوانين الغاء المعاهدة المصرية البريطانية واتفاقيتى السودان، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1952. وعبدالقادر الامين:- مرشد السودان الحديث، مطابع شركة الانباء المتحدة، القاهرة، 1951. وراشد البراوى:- المركز الدولى لمصر والسودان وقناة السويس، مطبعة النهضة المصرية، القاهرة، 1952. ومحمود كامل:- مصر فى السودان، مطبعة الاعتماد، القاهرة، 1951. وحسن مرعى :- النخيل والفاكهة فى السودان، شركة سليم للطباعة والنشر، القاهرة، 1955. ووحدة وادى النيل، المركز العام لجعيان الشبان المسلمين، القاهرة، 1951. ومحمد كمال عبدالحميد:- وحدة وادى النيل، مظاهرها والمصالح المشتركة بين شطريه، القاهرة ، 1953. وام درمان- مدارس الاحفاد، 27 عاما فى تعليم ابناء السودان، مطابع دار اخبار اليوم، القاهرة، 1956. وعبدالعزیز امين عبدالمجيد:- التربية فى السودان من اول القرن السادس عشر الى نهاية القرن الثامن عشر والاسس النفسية والاجتماعية التى قامت عليها، 3 أجزاء فى جزء واحد، المطبعة الاميرية، القاهرة، 1949. وعبدالعزیز امين عبدالمجيد:- التعليم فى السودان، مجلة الكتاب، القاهرة، نوفمبر 1949. وابراهيم أحمد العدوى:- بلاد السودان فى كتب الجغرافيين والرحالة المسلمين فى العصور الوسطى، فى رسائل ودوريات ، ملخص العدد 35، الجزء الثانى، 1954. وماكوركوديل:- تقرير شفوى من ادارة مصلحة سكك حديد السودان عن السنة المالية 1952-1953.

(132) مذكرة بشأن انشاء معهد للشئون الافريقية بالقاهرة ، 1954/11/11 ، ملف 2 ، كود 0078-033567 محفظة 53 ، فيلم 26

، سرى جديد ، خارجية .

(133) نفسه .

(134) نفسه .

(135) هو جرجس أسعد (بتقدير مقبول) حسب نتيجة دور سبتمبر 1953 الصادرة بالقرار الوزارى رقم 662 بتاريخ 4 مارس 1954 ، انظر ، قرار وزارى رقم 662 بمنح درجة دبلوم الدراسات السودانية ، الوقائع المصرية ، العدد 20 ، 11 مارس 1954 ، ص 11 .

(136) مذكرة بشأن انشاء معهد للشئون الافريقية بالقاهرة ، 1954/11/11 :- المذكرة السابقة.

(137) كشف بعدد الطلبة المقيدين بالمعاهد العليا المصرية للعام الدراسي 1954/53 ، ملف 7ج/2/6/1 عدد الطلبة السودانيون الذين يتعلمون بمصر في مختلف نواحي التعليم وما يتكلفونه سنوياً للعامين 1954/53 و 1955/54 ، وكالة الوزارة لشئون السودان ، محفظة 16 سرى جديد ، خارجية .

(138) وكالة الوزارة لشئون السودان ، ادارة التعليم الجامعي ، ملف 7ج/2/6/1 ، عدد الطلبة السودانيون الذين يتعلمون بمصر في مختلف نواحي التعليم وما يتكلفونه سنوياً للعامين 1954/53 و 1955/54 ، محفظة 16 سرى جديد ، خارجية .

(139) فقد وصل لدرجة عميد أركان حرب وكانت له كتابات منتظمة في مجلة نهضة افريقيا ، وقد أصبح متخصصا فيما بعد في الدراسات الافريقية، حيث يشير في كتابه عن افريقيا من السنغال الى نهر الجوبا أنه قضى نصف عمره يقرأ عن افريقيا، وانه قضى ثلاث سنوات في معهد الدراسات الافريقية (وقت أن درس كان لايزال المعهد معهداً للدراسات السودانية) ليحصل على درجة الماجستير في التاريخ والاثار (السودانية) ثم قضى سبع سنوات لجمع الوثائق الخاصة بدرجة الدكتوراة في التاريخ لا في دراسة عن افريقيا بجمالها بل في مرحلة قصيرة من تاريخها الطويل عن " المهديّة والمجتمع السوداني " ، للمزيد انظر، محمد عبدالفتاح ابراهيم (عميد أ.ح) :- افريقية من السنغال إلى نهر جوبا ، صفحات من التاريخ الافريقي، مكتبة الانجلو المصرية ، 1961، ص 3 .

(140) فقد أكمل وحصل على درجة الدكتوراة، وله دراسة شهيرة عن السودان تحت عنوان " العلاقات المصرية عن السودان في ظل الاتفاق الثنائي 1899-1924" ، حيث أقام خمس سنوات متصلة في السودان لاستكمال الوثائق الخاصة بهذا البحث الذي هو عبارة عن رسالته التي كانت تحت اشراف الدكتور محمد فؤاد شكرى ، للمزيد انظر، عبدالفتاح عبدالصمد منصور :- العلاقات المصرية السودانية في ظل الاتفاق الثنائي 1899-1924، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1993 ، ص 5 .

(141) عقيل احمد عقيل :- نهر اللوار والشاعر محي الدين صابر واشياء اخرى ، مجلة القلم ، السنة الاولى ، العدد العاشر ، نوفمبر 1967 ، ص ص 26 ، 27 .

(142) التقرير رقم 1 عن السودان بتاريخ 1956/2/3 عن الموقف السياسي بعد الوزارة القومية ، مرفوع من قائد جناح عصام الدين محمود خليل مدير المخابرات الحربية للقوات الجوية الى اليوزباشى محمد ابونار فى 1956/2/5 ملف 4 ج 1 تقارير المخابرات الجوية ، محفظة 923 ، سرى جديد ، خارجية .

(143) تعيين محي الدين صابر رئيسا لتحرير صوت السودان، الاهرام ، 1955/7/18 ، ص 8 .

(144) التقرير رقم 3 عن السودان بتاريخ 1956/2/4 مرفوع من قائد جناح عصام الدين محمود خليل مدير المخابرات الحربية للقوات الجوية الى اليوزباشى محمد ابونار فى 1956/2/6 ملف 4 ج 2 تقارير المخابرات الجوية ، محفظة 923 ، سرى جديد ، خارجية .

(145) حيث استعانت به مصر سنة 1956 وظل التعاون قائما، ومذكرة السفير محمود سيف اليزل عن مقابلته للدكتور محي الدين صابر ونصيحة بأن تقوم مصر بإنشاء شركة مسؤولة عن الصحف تكون لها مطابع خاصة وترسل مصر هذه المطبعة فوراً لتكون مسؤولة عن طبع الصحف كلها وانهم ينتظرون ذلك قريبا خير دليل على ذلك ، ومع أن السفير نصح ببحث اقتراح الدكتور محي الدين صابر، إلا أن اختتامه الرسالة بعبارة " بانهم مفلسون - اشارة لمحيى الدين صالح وعقيل أحمد عقيل وشخص ثالث - وليس لديهم مال ينفقونه فى سبيل دعايتهم وصحفهم" تشير إلى افتقاد تلك الشخصيات المكانة التي كانوا يتمتعون بها من قبل، للمزيد انظر، مذكرة السفير محمود سيف اليزل عن مقابلة السيد محمد نور الدين والدكتور محي الدين صابر فى 1956/7/31 ، ملف ادارة الشئون الافريقية 1 سرى ج 2 تقارير سياسية للسفارة المصرية بالخرطوم ، محفظة 921 ، سرى جديد ، خارجية .

(146) محي الدين صابر :- معهد اسماعيل للدراسات الافريقية، الاهرام ، 26 / 6 / 1952 .

(147) نفسه .

(148) ويشير محي الدين صابر بأنه اتاحت له سنة 1951 زيارة المؤسسات العلمية الافريقية فى اوروبا وانه حينما تحدث مع الدكتور ادينبرج مدير معهد افريقيا فى هولندا : فقال اننا نود ان نفيد دولتنا وانه فى الوقت الذى خرجت فيه مطابعهم الاف الكتب عن افريقيا عجزنا نحن عن ان نخرج مؤلفا علميا واحدا وانه ليس لدينا متخصصون فى هذا العمل. وان الاوروبيين الان يستعينوا بالافريقيين لفهم عقلية الافارقة ونفسياتهم ، للمزيد انظر، مذكرة بشأن انشاء معهد للشئون الافريقية بالقاهرة ، فى 1954/11/11 ، ملف 2 (كود ارشيفى 0078-033567) ، محفظة 53 ، فيلم 26، سرى جديد ، خارجية .

(149) نفسه .

(150) نفسه .

♥ حيث اعتقد أنه لا بد من وجود متخصصين فى اللغة النوبية ودراسة اللغة الهيروغليفية والثقافة المصرية القديمة واللغة القبطية واللغة النوبية وعلاقتها باللغة المصرية القديمة والقبطية .

- (151) تقرير عن امكانية تأسيس قسم للدراسات الافريقية بمعهد السودان، ملف 1 رقم 14 سرى لعام 1953 الاقتراحات، محفظة 737 ، سرى جديد ، خارجية، ص 4 .
- (152) ملف 9/1/3 مشروعات للسودان ، محفظة 53 ، سرى جديد ، خارجية ، وكانت هذه المحفظة طبقا للرقم القديم تحمل رقم 1279 ثم حملت رقم 53 ثم بنفس الرقم لكنها تحولت الى ميكروفيلم ، فيلم 26.
- (153) .Malcolm Ried,Donald:- Cairo University and The Making of Modern Egypt.P.198.
- (154) دونالد مالكولم ريد :- المرجع السابق ، 348 .
- (155) جمال عبدالناصر :- فلسفة الثورة ، هيئة الاستعلامات ، وزارة الثقافة والاعلام، ص 82 .
- (156) خطاب من الاميرال (أ.ح.) عبدالفتاح حسن نائب وزير الدولة لشئون السودان الى رئيس مجلس الوزراء فى 1954/11/11 ، ملف 2 (كود ارشيفى 0078-033567) ، محفظة 53 ، فيلم 26، سرى جديد ، خارجية.
- (157) خطاب من عبدالعزيز اسحق الى عبدالفتاح حسن نائب وزير الدولة لشئون السودان فى 1954/11/16 ، ملف 2 (كود ارشيفى 0078-033567) ، محفظة 53 ، فيلم 26، سرى جديد ، خارجية.
- (158) مذكرة بشأن انشاء معهد للشئون الافريقية بالقاهرة ، فى 1954/11/11 :- المذكرة السابقة.
- (159) نفسه.
- (160) Lewis H. Willian:-Islam :Arising Tide in Tropical Africa ,The Review Politics .,Vol.19.No.19(Oct.1957) P.459.
- (161) تحويل معهد السودان للدراسات الافريقية ، الاهرام ، 1956/3/26 ، ص 5 .
- (162) وخير مثال لذلك الدرجة الممنوحة للطالب / شاكر واصف داوود من معهد الدراسات السودانية قسم الجغرافيا والانثروبولوجيا ،التي وقع عليه كمال الدين حسين وزير التربية والتعليم، فقد كانت تحت هذا المسمى ، انظر، قرار وزارى رقم 965 بتاريخ 14 أغسطس بمنح درجة دبلوم معهد الدراسات السودانية ، الوقائع المصرية، العدد 70 ، 8 سبتمبر 1958.
- (163) جميل عارف :- لماذا تتردد جامعة القاهرة فى انشاء معهد للدراسات الافريقية، مجلة اخر ساعة ، عدد 1402 ، 6 سبتمبر 1961 ، ص 11 .